إِقَامَةُ الحَدِّ عَلَى مَنْ نَفَى نَسَبَ تِنْوَاجِيوْ الشُّرَفَاءِ أَبْنَاءِ الإِمَامِ أَحْمَدَ

وإن معنى تنواجيوَ ذو الفرس ... الابيض اللون لدى من قد درس
أما اسمه الاصلي فسيدي يحيي ... لسنة الهادي الامين أحيي
وهو للنبي ذو انتساب ... ذكر ذا والد في الانساب

محمد امبارك اللمتوني (١١٨٩هـ - ١٢٩٣هـ)



إعداد

محمد محمود بن شيخنا آل بابيه التنواجيوي الإدريسي

هاتف: 0022246770660 - 36216836 - 2226836

البريد الالكتروني: mahmoud cheikna64@Gmail.com

إقامة الحد على من نفى نسب
تواجيو الشرفاء أبناء الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه وتعالى وأستهديه وأستغفره وأتوب إليه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شرك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: من طبيعة الأيام التغير والتبدل ومن عادات البشر التطور والتحول، ذلك ما نشاهده بالعين المجردة وما نلاحظه من خلال ما يدور من حولنا من الحوادث والمستجدات، وأمام هذه الحركة والصيرورة تبقى كل الاحتمالات مفتوحة، فقد تكون لذلك التغير والتبدل انعكاسات إيجابية أو سلبية على حياة المجتمعات البشرية، كما أنه من الوارد أن يكون لذلك التطور والتحول تأثيرات جوهرية أو ثانوية على أنماط السلوك وطرائق التفكير لدى الجماعات والأفراد.

بالأمس كانت للناس قيم وعادات وأخلاق، كان الدين يحكم تلك القيم، وكانت مثله توجه تلك العادات، وكان حرص الأفراد على التخلق بآداب الإسلام والوقوف عند حدوده ينعكس في واقع حياتهم ويتجلى في نمط العلاقات التي تربطهم.

واليوم طرأت مستجدات واجتاحت المجتمعات موجات عصفت بتلك القيم وزعزعت أركان تلك العادات ونسفت أو كادت تنسف ما كان قائما من ثوابت وأخلاق، مما أعطى فرصة وفتح مجالا لبعض أصحاب النفوس المريضة الناقمة على خلق الله، المعترضة على قضائه وقدره، فركبت تلك الموجة رغبة في الشهرة وبحثا عما قد يعوض الإحساس بالنقص عندها، فانتقدت تعاليم الدين، وأسيئ إلى جناب الرسول الكريم، وانتهكت أعراض فآم من المؤمنين، وطعن في أنساب آل البيت الطاهرين.

وفي هذا الخضم الزاخر طفا على الشاطئ غثاء وزبد، من جملته ما طالعتنا به مكتبات الشرق من أسفار ومجلدات لم يراع مؤلفوها ولا ناشروها إلا ولا ذمة في من انتسب لآل بيت رسول الله ﷺ، كان من بينها كتاب "تاريخ بني صالح ملوك غانة ومالي من بلاد السودان"، لمؤلفه المدعو: الحسن بن الشيخ سليمان بن موسى بيدي، هذا الكتاب المليء بالتناقض والتجاوز والظلم للآخرين، فقد تجاوز فيه مؤلفه كل الضوابط الأخلاقية والأعراف المجتمعية المتعارف عليها، والقواعد الشرعية المتعلقة بما يثبت به النسب شرعا وعقلا، منتهكا لأعراض قبائل ضاربة الجذور في أصالة المجد وشرف النسب، بلغت شهرتها بذلك حد التواتر في مجالها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي بل وحتى بعيدا عن ذلك المجال وخارج ذلك المحيط، حتى أصبح ذلك كالمعلوم من الدين بالضرورة لدى الخاصة والعامة، توارثت ذلك جيلا بعد جيل منذ وصول أسلافها إلى هذه البلاد قبل ما يربو على ستة قرون أو أكثر، مثيرا لبعض الشبهات جاعلا منها أدلة وحججا على شغبه الموجه أساسا للعوام وأصحاب النفوس المصابة بداء الحسد.

فرأيت أن الواجب يفرض علي رد تلك الشبهات ذبا عن أعراض الآباء والأجداد وإنصافا لهم، وحماية للجيل الحالي وللأجيال القادمة مما قد تحدثه إثارة هذه الشبهات من التشويش والشك أو الريبة في نسبهم، وتبصيرا لمن استغفلهم صاحب الكتاب ببيان تهافت حججه وسقوط شبهاته، مجتنبا قدر المستطاع النزول إلى المستوى الذي نزل إليه صاحب الكتاب مستحضرا قول الباري ﷻ ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨﴾[1]

[1] سورة المائدة.

بادئا بذكر ما يعرض لبعض المؤرخين والعلماء وأئمة النقل من المغالط والأوهام التي لا ينبغي الاعتماد عليها ولا اعتبارها حجة، مستشهدا بما ذكره ابن خلدون وغيره من المؤرخين من ذلك، مستعرضا لما أثاره صاحب الكتاب من الشبهات وما استدل به من أوهام بعض المؤرخين، وما استنتجه هو من سكوت بعضهم عن بعض الفروع الإدريسية، مبينا خطأ هذا المنحى ذاكرا لما يدحضه مما أطلعني الله عليه من كلام المؤرخين المغاربة أهل الاختصاص في هذا المجال، مقتصرا في الرد على ما خص به الكاتب قبيلتي تنواجيو من شغبه الذي لم تسلم منه قبيلة، ثم أنبه إلى ما وقع فيه صاحب الكتاب من تناقض مخل بالأمانة العلمية ومناف للموضوعية والإنصاف، ثم أقف مع غانة وملوكها وما اكتنف أخبارهم من التعارض والاضطراب، ثم أشير إلى بعض الملاحظات العامة على مجمل ما ورد من المغالطات في كتاب تاريخ بني صالح.

فأقول وبالله تعالى التوفيق : إن الله سبحانه وتعالى أمر عباده المؤمنين بالتثبت والتحري فيما ينقل إليهم من الأخبار ، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ [٢]

وحكم على القاذف بالفسق ما لم يأتي بأربعة شهداء، ووصفه بالكاذب وأمر برد شهادته فقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ٤ ﴾ [٣] وقال: ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ١٣ ﴾ [٣]

(٢) سورة الحجرات.
(٣) سورة النور.

ولم يعتبر أحد من أهل العلم السكوت شهادة ولا قبلوا شهادة مصدرها الظن أو الوهم، ومن نفى نسب قوم فقد قذفهم وقذف آباءهم، واستحق بذلك أن يوصف بالفسق والكذب وأن ترد شهادته، وأن ينال جزاء ما اقترف مما رتبه الشارع على مثل عمله من العقوبات البدنية والمعنوية، لكونه تسبب في أذية المؤمنين بغير ما اكتسبوا قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾[٤].

وبما أن إقامة الحد المادي الجسدي من اختصاص ولي الأمر، فإن الشارع أعطى الحق في إقامة الحد المعنوي لكل من ظلم ونفى الحرج عنه في ذلك، فقال تعالى: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ ﴾[٥].

خاصة إذا كان الحامل على هذا الانتصار هو توضيح الحق ورد الشبهات التي يثيرها المغرضون، والذب عن الأعراض لا مجرد الانتصار للنفس والاندفاع الأعمى وراء نزوات النفس ونزغات الشيطان، كحال صاحب كتاب تاريخ بني صالح أو غيره ممن يتصيد أوهام بعض المؤرخين بل وحتى سكوتهم ليجعل من ذلك مطية لبلوغ غاياته، ويتخذ منه قوتا لإشباع رغباته المتمثلة في الطعن في أنساب الناس، والحامل له على ذلك هو الحسد الناشئ عن الشعور بالنقص والرغبة في الانتقام من الآخرين، متجاهلا ما صح عن رسول الله ﷺ من الزجر عن ذلك، فقد روى الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ)[٦]، أعاذنا الله وسائر المسلمين من أسباب الكفر وعافانا من أمراض القلوب.

---

(٤) سورة الأحزاب.
(٥) سورة الشورى.
(٦) صحيح مسلم رقم: ٦٧

وكما هو معلوم فإن الطعن في أنساب البشر خلق ذميم لا يصدر إلا من شخص دنيء، تدفعه إلى ذلك الرغبة في محاولة سد فراغ يحس به الشخص من جراء الشعور بالدونية، فيلجأ إلى الغض من نسب الآخرين والغمز واللمز فيهم، ظنا منه أن ذلك سيلحق الضرر بهم، أو يغير من نظرة الآخرين لهم، أو يحط من المكانة التي اكتسبوها في محيطهم الاجتماعي، وما درى هذا المسكين أنه بعمله هذا إنما يلحق الضرر بنفسه ويضعها في موقف حرج يصعب الخلاص منه ما لم يمتلك صاحبه الشجاعة على الاعتراف بخطئه ويبادر إلى تصحيحه.

ذكر الكلام على أغلاط المؤرخين وما يعرض لهم من الأوهام

من الوارد أن يوجد في كل عمل بشري خطأ وأن تقع أوهام ويوجد خلاف في كل العلوم والفنون التي مصدرها فكر البشر أو سماعهم أو فهومهم، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[٧] .

فكثيرا ما وجدت لبعض المؤرخين والعلماء أوهام ووقعت منهم أغلاط في التراجم أو غيرها من الأمور التي يعتمدون فيها على مجرد النقل أو لم تبلغهم عنها معلومات كافية، وهذا شيء معروف ومعلوم لدى الدارسين والباحثين في مجال التاريخ أو غيره من سائر العلوم، فكم من إنسان وقع الخلاف بين المؤرخين والعلماء في اسمه واسم أبيه أو نسبته إن كان منسوبا إلى قبيلة أو بلد أو حرفة، أو عدد أبنائه أو أحفاده، أو نسب إلى عمه أوجده، أو طعن في نسبه أو أنكر البعض إمارته على بلد أو توليته جهة أو ناحية إلى غير ذلك، وهذا ما وقع مع الإمام إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل ومع أبنائه من بعده وأحفاده، لكن ذلك لم يكن سببا لنبذ كل ما وقع الخلاف حوله، ولم يستدعي الاكتفاء ببعض الأقوال

---

(٧) سورة النساء.

والاقتصار عليها دون البعض الآخر، ولو كان ذلك ممكنا لما احتاج العلماء والمؤرخون إلى ذكر كل قول على حدة، ولعدوا ذلك من الأمور المعيبة، لكنهم لم يقولوا ذلك ولم يؤثر عن أحد منهم، لمعرفتهم باستحالة إحاطة واحد من أفراد البشر بكل جوانب العلوم أو الفنون التي يؤلفون فيها، فكل واحد منهم ينقل ما وصله من معلومات وما وقف عليه من أخبار، هذا بالنسبة للأشخاص المؤتمنين على ما ينقلونه، ناهيك عن غيرهم ممن يتعمدون الكذب ويكتبون حسب أهوائهم ورغباتهم أو رغبات غيرهم من أصحاب الجاه أو السلطان، وبذلك تعلم أن من يعتمد على أوهام بعض المؤرخين أو على سكوتهم عن بعض الأفراد أو الأسر أو القبائل ويعتبر ذلك دليلا وحجة كافية لنفي نسب قوم فإنه لا محالة سيجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما أن ينفي نسب كل قبيلة اختلف المؤرخون والنسابون حولها أو سكت عنها بعضهم وسيؤدي ذلك به إلى نفي نسب معظم القبائل إن لم يكن كلهم لأنه يصعب على الباحث أن يجد قبيلة إلا وقد تكلم في نسبها وفي هذا الخيار ما فيه من الظلم والتجاوز على الآخرين.

وإما أن يذهب إلى الخيار الثاني وهو: أن يثبت نسب بعض هذه القبائل وينفي البعض الآخر لا على أساس علمي يمكن أن يقنع به غيره، بل على أساس الرغبة الشخصية واتباع الهوى.

ولابن خلدون كلام يستحق التأمل والوقوف عنده حول ما يعرض للمؤرخين وأئمة النقل من المغالط والأوهام نذكره هنا لتعلقه بهذا المقام، فقد قال في مقدمة كتابه العبر في ديوان المبتدأ والخبر(٨): وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء

(٨) (الصفحة ١١ – ١٨).

الوهم والغلط ..... وهذا كما نقل المسعودي وكثير من المؤرخين في جيوش بني إسرائيل وأن موسى عليه السلام أحصاهم في التيه بعد أن أجاز من يطيق حمل السلاح... ومن الأخبار الواهية للمؤرخين ما ينقلونه كافة في أخبار التبابعة ملوك اليمن وجزيرة العرب أنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى إفريقية والبربر من بلاد المغرب... ثم ذكر أمثلة من تلك المغالط، ثم قال: ومثل هذا وأبعد منه كثيرا ما يتناجى به الطاعنون في نسب إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين، الإمام بعد أبيه بالمغرب الأقصى ويعرضون تعريض الحسد بالتظنن في الحمل المخلف عن إدريس الأكبر أنه لراشد مولاهم قبحهم الله وأبعدهم ما أجهلهم، أما يعلمون أن إدريس الأكبر كان أصهاره في البربر وأنه منذ دخل المغرب إلى أن توفاه الله عز وجل عريق في البدو ....وقد اتفق برابرة المغرب الأقصى عامة على بيعة إدريس الأصغر من بعد أبيه وأتوه طاعتهم عن رضا وإصفاق وبايعوه على الموت الأحمر وخاضوا دونه بحار المنايا... ولو حدثوا أنفسهم بمثل هذه الريبة أو قرعت أسماعهم ولو من عدو كاشح أو منافق مرتاب لتخلف عن ذلك ولو بعضهم... كلا والله إنما صدرت هذه الكلمات من بني العباس ومن عمالهم من بني الأغلب اهـ.

وأما صاحب كتاب الفهرس في عمود نسب الأدارسة المريني العياشي فقد أشار في الصفحات (٥ – ٨) من مقدمة كتابه هذا إلى ما وقع من خلاف بين المؤرخين حول عقب الإمام إدريس بن إدريس حيث كتب ما نصه:... كان بودي وأنا بقصد تهيئ السلسلة المتعلقة بصور من التاريخي البطولي لمنطقة جبالة ألا أتعرض لشجرة الأنساب ولا لعمود النسب، وأثناء البحث كنت أصادف من حين لآخر قصاصات تاريخية تتحدث عن حقبة تاريخية غابرة كان لها من الأنظمة والتقاليد والحياة الاجتماعية ما يسترعي الانتباه، والحال أنها الآن من التاريخ المغمور فعن لي أن يكون البحث فيها في مقدمة البحوث قصد جمع شذراتها الذهبية

واستخلاص زبدتها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها، وأثناء البحث وتتبع مراحل التنقيب وجدت أن جل المحاور كانت تدور حول الأسر التي لها انتماء بالسلسلة الإدريسية والعلوية، وتمشيا مع هذه القصاصات واستنادا إلى ما جاء في كتب التاريخ والتراجم فإن المولى إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب ترك اثني عشر ولدا وهم: محمد، وعمر، والقاسم، ويحيى، وحمزة، وكثير، وجعفر، وعلي، وعيسى، وداود، وأحمد، وعبد الله وزاد بعضهم الحسن، والحسين، وزاد فريق آخر عمران، وقال آخرون بزيادة إبراهيم، ومثل هذا الاختلاف وقع أيضا في الأحفاد والأعقاب ومرد ذلك راجع إلى عدم الإجماع في ضبط الأولاد من جهة وتنافسهم على السلطة من جهة أخرى، وانقسامهم على أنفسهم من ناحية ثالثة الشيء الذي فتح أعين الطامعين من فاطميين وأمويين إلى تتبع آثارهم ومحاولة محوهم من الخريطة المغربية....ثم يقول عن محاولة الملوك العلويين إحصاء الأسر المنتمية لهذا النسب وضبطها وإثبات ذلك في ديوان وتعيين نقباء لهذا النسب يقول: وهم وإن نجحوا في بعض الفروع فلم يوفقوا في بعض الفروع الأخرى نظرا لانعدام الإجماع في عدد الأولاد الذين تركهم المولى إدريس الأصغر، وللحروب الطائفية والأهلية وما كان يتبعها من تحريق وهدم وتخريب وتقتيل وهجرة، فتشعبت الأمور وأصبح من العسير جدا أن يفرق بين من هو شريف ومن هو غير شريف، وكل من حاول التصنيف في هذا الميدان فإن النتيجة سوف لا تكون إلا جزئية مهما كانت الأسباب والحجج والاحتياطات.... وأأكد على أن الباحث مهما بذل من جهد فلن يفي بالهدف المنشود نظرا للوسائل الغير المتوفرة، ونظرا لكثير من العائلات غيرت أسمها واعتنقت اسما عائليا جديدا. اهـ

ومن الأمثلة على أغلاط المؤرخين والعلماء وأئمة النقل الكثيرة ما وقع فيه القلقشندي فقد قال في كتابه نهاية الأرب(٩): "الأدارسة بطن من بني الحسن سبط

---

(٩) (ص ١٦٧)

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من بني هاشم"، والسبط كما هو معلوم هو ابن البنت والحسن سبط رسول الله ﷺ وليس سبطا لعلي، وقد نسبهم في (الجزء الخامس) من كتابه صبح الأعشى[١٠] إلى الحسن المثلث ، فقال الأدارسة: "بنو إدريس الأكبر بن الحسن المثلث بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم" ، والأمثلة على أوهام المؤرخين وأغلاطهم أكثر من أن تحصى.

ذكر حجج الطاعن والشبهات التي أثارها

١ – في الجزء الثالث من كتابه تاريخ بني صالح وفي الصفحة (١٤١) وتحت عنوان حجج وذرائع المدعين لنسب أهل البيت قال الحسن بيدي بعد أن ذكر ما أسماه حجج ودعاوى المدعين ومحاولته الرد عليها قال : قلت وعلى الرغم من ذلك فإننا لا ننفي إلا ما نص عليه المؤرخون والنسابة نصا صريحا أنه دعي لصيق مدسوس ومختلق وموضوع ولا حظ له في الشرف كالمنتسبين إلى القاسم بن محمد النفس الزكية ولم يلد محمد النفس الزكية قاسما، وكالمنتسبين إلى أحمد بن إدريس الثاني بن إدريس الأكبر ولا عقب لأحمد بن إدريس...

٢– وفي نفس الجزء الصفحة (١٤٣) قال الحسن بيدي بعد ذكره لكلام عبد الباقي في تصديق الناس في أنسابهم وشمول ذلك للدعوى الشرف واستدراكه على قول التتائي: ينبغي تقييده بغير دعوى الشرف، بأن ذلك يحمل على ما إذا لم يعرف ذلك الشخص ولا آباؤه بذلك، قال: قلت: وإذا كان الأمر كذلك فهناك أفراد دخلوا بلادنا قبل مئات السنين بدعوى الشرف لكنهم ساعة دخولهم بلادنا لم نكن نعرفهم ولا نعرف أنسابهم ولا من أين جاءوا فهم مجهولون لنا في ذلك التاريخ ولم يقم أحدهم بينة على دعواه الشرف وقتها ومنهم من جاء يصطحب معه شجرة

---

(١٠) (ص: ١٨٠)

نسب يدعي أنها هي دليله على صحة انتسابه لأهل البيت ولم يكن بوسع أسلافنا رحمهم الله في ذلك الوقت إلا التسليم الاضطراري لهؤلاء الأدعياء بدعواهم وذلك باستحالة التحقق وقتها من نسب كل دعي...الخ.

٣- قال الحسن بيدي في الصفحة (١٤٤) من نفس الجزء: إن أغلب المدعين لنسب أهل البيت في بلدنا إنما ادعوا هذا النسب الشريف إلا للنجاة من اللصوص وقطاع الطرق في بلد السيبة والفوضى وانعدام السلطان الذي يوفر الأمن للناس، حيث كان أغلب أولئك الأدعياء من التجار وعابري السبيل...الخ.

٤- قال الحسن بيدي في الصفحة (١٤٤) من نفس الجزء: ومع أن أولئك الأدعياء الذين ادعوا هذه الدعاوى وكتبوا تلك المشجرات من عند أنفسهم -وهذا هو السبب في تناقضها مع المراجع- قد أوصوا أبناءهم بالتبرء من هذا النسب الشريف حينما يأمنون على أنفسهم... وقد قال باب بن الشيخ سيديا رحمه الله في كتابه إمارتا إدوعيش ومشظوف ما يشهد لما قلنا وهذا نصه: ومن الزوايا عدة قبائل تنتسب إلى قريش وإلى أهل البيت ومنهم من ينتسب إلى الأنصار وإلى غيرهم من العرب ولم أجد شيئا أعتمد عليه في ذلك كله، فما صح من ذلك فهو، وإلا فالأصل الصنهاجية.

٥- وفي الصفحة (١٤٥) من الجزء الثالث دائما قال الحسن بيدي: ونفس الشيء ذكره العلامة المختار بن حامد الديماني رحمه الله في كتابه حياة موريتانيا - الجغرافيا: أذكر هنا جملة من القبائل والأسر كلها تنسب إلى أهل البيت وقد يستكثرهم من لا يعترف بهم أو ببعضهم، وأقترح ترتيبهم على حسب صيتهم وأعراف (كذا كتب) المواطنين بهم فأقول له: إنه لا سبيل إلى اليقين في هذا الموضوع إذ لا توجد بلديات تدون فيها المواليد، وإنما هي حكايات شائعة مقبولة عند البعض مطعون فيها أو في بعضها عند آخرين.

٦- وفي الصفحة (٢١٨) من نفس الجزء وتحت عنوان بطلان زعم الزاعمين اختصاص الهاشمية الزواج من الهاشمي دون غيره كتب الحسن بيدي قائلا: إنه من الظلم العظيم والكبر الأكيد حرمان المرأة المسلمة الهاشمية الزواج من رجل مسلم صالح وإن كان غير هاشمي... ثم قال: فالمرأة أمانة عند أهلها يجب على ولي أمرها أن يحب لها الخير ويسعى لتحقيقه ....إلخ

٧ – وفي الصفحة (٢٢٩) وما بعدها من نفس الجزء وتحت عنوان مراتب قبول النسب عند النسابين وذكر بعض اصطلاحاتهم أورد الحسن بيدي أمثلة لهذه المراتب وذكر بعض اصطلاحاتهم التي منها قولهم:

- صحيح النسب: وهو الذي ثبت نسبه عند النسابة بالشهادة وقوبل بنسخة الأصل، سواء كانت مشجرة أو مبسوط أو وثيقة جميعها تكون موثقة ونص عليها بإجماع النسابين والعلماء...

- مقبول النسب: وهو الذي ثبت نسبه عند بعض النسابين وأنكره بعض...

وبعد ذلك ذكر أقسام درجات النسب عند علماء النسب التي منها:

أولا: النسب الصحيح: هو النسب الذي يستحيل علميا أن يلحقه التزوير أو التحريف وذلك يتحقق باشتهاره تاريخيا بالتواتر الذي لا يقبل الشك مثل: أنساب الحكام الذين توارثوا الحكم منذ مئات السنين، وكثير من الأسر ممن اشتهر نسبها عبر التاريخ بين الناس وتواتر عبر الأجيال بحيث يستحيل أن يكون مزورا.

٨- وفي الصفحة (٢٣٤) من نفس الجزء وتحت عنوان تحذير المنتسبين إلى رسول الله ﷺ في بلدنا بالباطل من التمادي في الكذب على الهادي ﷺ قال الحسن بيدي بعد ذكره لكثرة الدعاوى في هذا البلد وشكوى الناس من ذلك قال: وبما أن أهل البيت رضوان الله عليهم قد ملئوا الخافقين فإنه ليس بمقدور أي مؤرخ ولا نسابة إثبات أو نفي من ينتسب إليهم في كل مكان، ولكن يستطيع كل نسابة

تتبع أنساب من هم في قطره وبلده بحيث تتوفر له وثائقهم ومشجراتهم ويسمع حججهم ودعاويهم.

٩- وفي الصفحة (٣١٤) من نفس الجزء وتحت عنوان المنتسبون زورا وكذبا إلى عبد الله وأحمد ومحمد أبناء إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل كتب الحسن بيدي : اعلم وفقني الله وإياك لقبول الحق أني نقلت لك ما كتبه أبو محمد ابن حزم رحمه الله في جمهرته عن نسب الأدارسة، وقد استفاض رحمه الله في بيان بعض الفروع واختصر في بيان بعضها الآخر، وأغفل البعض... ثم ذكر سلسلة لإحدى القبائل المنتمية إلى أحمد بن إدريس الأصغر وعلق قائلا: قلت: ذهب جمهور النسابين إلى أن أحمد بن إدريس الأصغر لم يعقب وإن اختلفت عبارة كل واحد منهم في وصف ذلك، فمنهم من يتجاهله فلا يذكر أمعقب هو أم لا؟ وذلك كالإمام ابن حزم مع ذكره لعقب إخوته، ومنهم من يعده مع غير المعقبين كالإمام الفخر الرازي والنسابة ابن عنبة الحسني وغيرهم... ثم قال بعد ذكره لما كتبه الفخر الرازي وإهماله لذكر الإمام أحمد بن إدريس، وأما النسابة الشريف ابن عنبة الحسني فقد كتب في كتابه عمدة الطالب في نسب آل أبي طالب عن عقب إدريس ما نصه فأعقب إدريس بن إدريس بن عبد الله المحض من ثمانية رجال: القاسم، وعيسى، وعمر، ويحيى، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، ويحيى، وقد قيل إنه أعقب من غير هؤلاء ولكل منهم ممالك ببلاد المغرب هم بها ملوك إلى الآن ....ونلاحظ أن هؤلاء السبعة ليس من بينهم أحمد، أما السيد ضامن بن شدقم الحسيني المدني فقد كتب في كتابه تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار ما نصه : قال السيد في الشجرة : فإدريس الثاني خلف اثني عشر ابنا: أحمد، وأبا عبد الله محمدا ....وعقبهم اثني عشر دوحة، الدوحة الأولى: عقب أحمد قال الميركي قدم إلي ... في أيام نقابة محمد بن الحسن بن القاسم وبيده كتب تتضمن أنه ابن إدريس الثاني وأن مسكنه في بلدة قبس من أعمال الأندلس وأنهم يكاتبون بني

حسين بالحجاز وقد كتبوا في المشجرات فصح نسبه فعارضه أيوب ...الرقي بعدم الصحة وأن ليس من العلويين أحد بالأندلس فلم تثبت معارضته له ، وبالجملة إن أحمد مات منقرضا.

وأما صاحب كتاب الدرر البهية والجواهر النبوية مولاي إدريس الفضيلي فقد خالف هؤلاء كلهم وذكر أن لأحمد بن إدريس الأصغر عقبا، لكن لا ننسى أنه دعي بن دعي وقد ملأ كتابه بالأدعياء .... ومع كذب مولاي إدريس الفضيلي فإن ما كتبه عن عقب أحمد بن إدريس ليس فيه شيء يوافق سلاسل أنساب بعض القبائل التي تنتسب إليه في بلادنا .

١٠- وفي الصفحة (٣١٨) من نفس الجزء قال الحسن بيدي: ومن بين المنتسبين إلى أحمد بن إدريس أبناء سيدي يحي التنواجيوي فإنهم يزعمون الانتساب إلى أحمد بن إدريس وبالجملة: إن أحمد بن إدريس رحمه الله مات منقرضا ولا سبيل إلى إثبات عقب له إلا من قبل مؤرخين متقدمين وهذا ما لم نطلع عليه الساعة والعلم عند الله.

ثم ذكر ما أورده محمد يي بن سيدي بن الطيب الدليمي المغفري نسبا التنواجيوي وطنا في كتابه الصحيح النفيس، معتبرا ذلك أدلة تنواجيو على ثبوت نسبهم.

ثم قال بعد ذلك في الصفحة (٣٢١) من نفس الجزء: ثم إن تنواجيو وأبناء عمهم إدابلحسن يتشدقون بالهاشمية ويتبرؤون من أي رحم لهم في البربر فمن أين يا ترى جاءت هذه الأسماء العجمية في آبائهم وهم الهاشميون الصرحاء وذكر أمثلة من تلك الأسماء.

تلك أبرز الحجج التي استدل بها الحسن بيدي وهذه هي الشبهات التي أثارها واتخذها سلما للطعن في الأنساب، وإن كان هذا الكتاب لا تخلو منه صفحة من الإساءة للآخرين، ويمكننا إجمال هذه الحجج في النقاط التالية:

١- نفي العقب عن الإمام أحمد بن إدريس بن إدريس.

٢ - عدم معرف الحسن بيدي لأنساب المدعين وقت دخولهم لهذه البلاد.

٣ - زعمه أن سبب ادعاء الشرف هو رغبة المدعين في النجاة من اللصوص لأن أغلبهم تجار.

٤ — زعمه أن هؤلاء الأدعياء أوصوا أبناءهم بالتبرؤ من نسبهم المزعوم عند ما يأمنون على أنفسهم.

٥ — اجتزاءه لكلام المختار بن حامد عن القبائل التي تدعي الشرف.

٦ — إقحامه لموضوع زواج الهاشمية من غير الهاشمي.

٧ — تجاهله لما نقله عن النسابين فيما يخص مراتب قبول النسب.

٨ — اعترافه بعدم إمكانية إحاطة كل مؤرخ بالأنساب في كل مكان.

٩ — زعمه بأن جمهور النسابين نفي العقب عن الإمام أحمد بن إدريس.

١٠ — نفيه لنسب تنواجيو والغمز في ألقابهم البربرية.

هذه النقاط العشر هي التي سنحاول الرد عليها إن شاء الله بما أطلعنا الله عليه مما دونه المؤرخون المغاربة مستعينين بالله في البدإ والختام ، لكن قبل ذلك يجدر بنا أن نشير هنا إلى أهم معطى تاريخي موضوعي كان له الدور الأبرز في خفاء بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة بعقب أبناء الإمام إدريس بن إدريس عموما، وأبناء الإمام أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس خصوصا، مما أدى إلى إحجام بعض المؤرخين عن الدخول في تفاصيل عقبه لخفاء ذلك عليهم، أو اعتقاد البعض

انقراض هذا العقب، وذلك أن الإمام أحمد بن إدريس الأصغر كما ذكر كثير من المؤرخين المغاربة ولاه أخوه الإمام محمد الخليفة بعد أبيه إدريس على مكناسة وما حولها من البلاد وبقي بها حتى توفي رحمه الله وخلف أبناءه هناك، وكما هو معلوم فإن مكناسة ترجع في رآستها إلى بني أبي باسل وكانت رئاستهم في المائة الثالثة لمصالة بن حبوس وموسى بن أبي العافية، وكانت بينهم وبين الأدارسة فتن وحروب كما ذكر ذلك ابن خلدون وغيره من المؤرخين، ولما استولى موسى بن أبي العافية على فاس والمغرب شمر لطرد الأدارسة عنه فأخرجهم عن ديارهم وأجلاهم عن بلادهم، وألجأهم إلى قلعة حجر النسر، وتتبع آثارهم أينما حلوا وارتحلوا يريد إبادتهم والقضاء عليهم، ولاشك أن نصيب الأسد من تلك الإبادة وهذا التشريد سيكون موجها إلى أبناء الإمام أحمد بن إدريس الأصغر قبل غيرهم من باقي الأدارسة بحكم القرب المكاني فأبوهم الإمام أحمد كان أميرا على مكناسة وخلف أبناءه هناك، وموسى بن أبي العافية هو كبير مكناسة وأصبح الآن يحكم معظم بلاد المغرب الأقصى، وقبل أن يطارد الأدارسة في الأماكن الأخرى البعيدة منه نسبيا لابد أن يتخلص ممن هم في بلده من هؤلاء الأدارسة، مما اضطر أبناء الإمام أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر إلى الهرب إلى الجهات الأخرى أو الاختفاء كما سنرى لاحقا، فهذا المعطى التاريخي إذا ما استحضره أي باحث أو دارس لهذه الحقبة الزمنية سيكون من السهل عليه تفهم أسباب خفاء عقب الإمام أحمد على بعض المؤرخين المغاربة أحرى غيرهم من أهل المشرق العربي أو بلاد فارس.

الرد على حجج وشبهات الحسن بيدي

النقطة الأولى: قال الحسن بيدي وعلى الرغم من ذلك فإننا لا ننفي إلا ما نص عليه المؤرخون والنسابة نصا صريحا أنه دعي لصيق مدسوس ومختلق وموضوع ولا حظ له في الشرف كالمنتسبين إلى القاسم بن محمد النفس الزكية ولم يلد محمد النفس الزكية قاسما، وكالمنتسبين إلى أحمد بن إدريس الثاني بن إدريس الأكبر ولا عقب لأحمد بن إدريس بن إدريس.

قلت : أما زعمه أن أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر لا عقب له فلا يخلو من أمرين:

إما أن يكون الحسن بيدي لم يطلع على ما كتبه المؤرخون المغاربة عن عقب أحمد بن إدريس وهذا أمر مستبعد لأن هذا الشخص زعم أنه اطلع على عشرات المراجع المتعلقة بعلم التاريخ والأنساب، ولاشك أن المقدم من هذه المراجع هو ما كتبه نسابة ومؤرخو المغرب مكان مولد ومنشأ ومدفن الإمام أحمد بن إدريس الأصغر الذي لم يخرج منه لا إلى العراق ولا إلى خراسان، وذلك حسب المعيار الذي وضعه هو نفسه في كتابه كما سنرى ذلك لا حقا.

وإما أن يكون قد اطلع على ذلك لكنه تجاهله -مناقضا بذلك نفسه- وقدم عليه كلام مؤرخين ولدوا وعاشوا وماتوا ما بين الحجاز والعراق وفارس أمثال الشيعي ضامن بن شدقم وابن عنبة والرازي وتغليبا لحسن الظن بالحسن بيدي نفترض عدم اطلاعه على ما كتبه المغاربة، وهذا يفرض علينا اطلاعه على ما كتبه هؤلاء:

ذكر ولاية وعقب الإمام أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر

تحت عنوان دولة محمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن كتب الوزير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد الغرناطي الأندلسي الشهير بلسان

الدين بن الخطيب المتوفى ٧٧٦ هـ في كتابه أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام (ج ٣٧٦/٢)، ولما تولى محمد بعد أبيه قسم بلاد المغرب بين إخوته، فولى القاسم سبتة وطنجة... وولى أحمد مدينة مكناسة وجبال فزاز وتادلا اهـ .

وقال صاحب كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس علي بن أبي زرع المؤلف في عهد أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني سنة ٧٢٦هـ، (الصفحة: ٢٧) قال: الخبر عن دولة الأمير محمد بن إدريس بن إدريس: لما ولي قسم بلاد المغرب بين إخوته وذلك برأي جدته كنزة أم أبيه ثم ذكر تفاصيل ذلك التقسيم إلى أن قال وولى أخاه أحمد مدائن مكناسة وبلاد فازاز ومدينة تادلة.

وقال صاحب كتاب الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية، محمد بن علي السنوسي المتوفى ١٢٧٢ هـ، في (الصفحة: ٨)، قال: قال في رفع التدليس في ذرية الإمام إدريس، بعد أن ذكر الأئمة الاثنى عشر ما نصه : فتولى الإمام محمد بن إدريس الخلافة بعد موت أبيه وبقي بنوه بفاس متوارثين الملك بعده ...... وقسم على إخوته المذكورين البلاد برأي جدته كنزة بنت عبد الحميد الأوربي، فأعطى لعمران جبل الريف وباديس وأحوازها، وأعطى لعمر رجس وأحوازها .... وأعطى لأحمد الهبط وأحوازها .... فهذه ساداتنا الأشراف الاثنى عشر، فآوى كل واحد منهم إلى بلدة وانتسل بها وترك ذريته هناك اهـ .

وقال صاحب كتاب جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس أحمد بن القاضي المكناسي المتوفى ١٠٢٥ هـ (في الصفحة: ٢٠٣)، عند ذكره لمن اسمه محمد من الملوك قال: محمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ ولما ولي المغرب قسم البلاد من أرض المغرب على إخوته وذلك بأمر جدته كنزة أم أبيه ، فولى أخاه القاسم طنجة وسبتة وقلعة حجر

النسر وتيطوان وبلاد مصمودة وما والاها من البلاد والقبائل ......وولا أخاه أحمد مدينة مكناسة وبلاد فازاز ومدينة تادلة.

أما العلامة سيدي عبد الله بن محمد بن الشارف بن سيدي علي حشلاف فقد قال في كتابه سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول في (الصفحة: ٧٤)، عند ذكره لفروع أبناء الإمام إدريس قال: الفرع الرابع من الشجرة الإدريسية وهو السيد أحمد بن مولانا إدريس، كان خليفة أخيه ببلاد هسكورة وفازاز وما والا ذلك من القبائل ثم بدا له نبذ طاعته كإخوته ورام الاستبداد ولازال على ذلك إلى أن توفي وخلف أولاده هناك وفر بعضهم لبلد زواوه وغيرها وانتقل منهم السيد أحمد بن كانون وقيل كنون إلى الصحراء ....ومن فروع مولانا أحمد بن مولانا إدريس الشرفاء الدرقاويون .... ومن فروعه أولاد مولانا سيدي علي بوشنافه، وأولاد سيدي محمد بن أحمد المدعو غراس الجبل، ومن أولاده أولاد خمليش، وأولاد سيدي خالد بن زكرياء المعروف بمخروق الشاهد والجد الجامع لفروعهم هو: سيدي خالد بن زكرياء بن محمد بن يحيى بن زكرياء بن الحسن بن منصور بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن العافية بن محمد بن أحمد بن مولانا إدريس، ومن فروع مولانا أحمد أولاد سيدي محمد فتحا ...ومن فروع مولانا أحمد بن إدريس ولي الله وخليفته في أرضه الشريف الجليل السيد الحاج بن عامر وأخيه السيد إبراهيم بن عامر فهما أجداد أشراف اليعقوبيين، واكسال، وبجال، ومراشد ، والجد الجامع لهم هو : سيدي الحاج بن عامر بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن الحسن بن الحسن بن عمران بن جعفر بن ناصر بن طلحة بن موسى بن أحمد بن مولانا إدريس.

أما السيد أحمد الشباني الإدريسي المعاصر للحسن الأول فقد قال في مقدمة كتابه مصابيح البشرية في أبناء خير البرية (الصفحة: ٠٧)، إنه اعتمد في إعداده لهذا الكتاب على ما تجمع لديه من الحجج والمستندات والمراجع وشهادات العلماء

والقضاة والعدول وظهائر الملوك السعديين والعلويين والأبحاث والتحقيقات التي كلف الملوك العظام: المولى أحمد المنصور الذهبي ....والمولى إسماعيل وخليفته من بعده المولى عبد الله، والمولى محمد بن عبد الله، كلفوا رحمهم الله العلماء والنقباء النزهاء بتقصي التحقيق في الأسر المنتمية للجانب النبوي، وأصدروا قائمة الأشراف المنحدرين من سيدنا الحسن والحسين.

وفي (الصفحة : ٢٢١) وتحت عنوان ذرية سيدي أحمد بن المولى إدريس كتب: استخلف المولى محمد أخاه سيدي أحمد على بلاد هسكورة وفازاز وما جاورهما من القبائل، غير أن أحمد شق عصا الطاعة على أخيه الخليفة سيدي محمد كإخوته وبقي متصلبا في موقفه إلى أن أدركته المنية رحمه الله وخلف عقبه هناك، غير أن بعضهم فر إلى زواوه وإلى جهات أخرى كما انتقل منهم إلى الصحراء السيد أحمد بن كانون وقيل إن اسمه كنون .... ومن بني أحمد بن إدريس أولاد بن عجيبة ولهم وثائق على نسبهم وظهائر من السلطان الحسن الأول تشهد لهم بذلك، وقد تسلمت من النقيب مولاي الطيب ظهيرا أصدره السلطان الحسن الأول ورسم نقيب الأشراف ووثائق أخرى ثم ذكر سلسلة نسب نقيبهم وهو: السيد مولاي الطيب بن المهدي بن أحمد بن أحمد مرتين العلامة المفسر والصوفي الكبير بن محمد بن المهدي بن الحسن بن محمد بن عجيبة الحجوجي بن عبد الله المستقر بسوق الخميس بالحوز بن سحنون بن مولاي إبراهيم دفين سبتة بن مولاي أحمد بن مولاي موسى بن مولاي عبد الله بن مولاي أحمد بن الدر النفيس مولانا إدريس الأزهر .. ثم ذكر من فروع أبناء الإمام أحمد زيادة على أولاد بن عجيبة:

الشرفاء الكنونيون: أولاد جنون .... والجد الجامع لهم هو سيدي أحمد بن كنون بن عمران بن عبد الرحمن بن سليمان بن الحسن بن عمران بن محمد بن محمد – مرتين – بن أحمد بن كنون بن أحمد بن أحمد بن مولانا إدريس.

الشرفاء الدرقاويون الحسنيون : ينتسب الشرفاء الدرقاويون إلى جدهم أبي عبد الله سيدي محمد المكنى بأبي درقة، ولهم أبناء عمومة بفاس يعرفون بأولاد عبد النبي، وفرقة تعرف بأولاد خمليش، وفرقة أخرى بالقطر الجزائري الشقيق تعرف بأولاد سيدي علي بوشنافة، وأولاد سيدي محمد بن أحمد غراس الجبل، وأولاد سيدي خالد بن زكرياء المشهور بمخروق الشاهد بنواحي مدينة فرنده، والجد الجامع لهم هو سيدي خالد بن زكرياء إلى آخر السلسلة السابقة التي ساقها صاحب كتاب سلسلة الأصول.

الشرفاء الكلاليون الكردوديون : تنتسب هذه السلالة النبوية إلى الولي الصالح الشريف سيدي محمد الشهير بكرداد وهو دفين عين الجمعة قرب جبل قفص القريب من عاصمة المولى إدريس الأكبر.

الشرفاء الغنيميون الحسنيون: ينتمي الشرفاء الغنيميون الحسنيون إلى المولى أحمد بن المولى إدريس الأزهر ولهم ظهير من الملك محمد الخامس بالتوفير والاحترام، وذكر منهم السيد : أحمد بن سيدي محمد صدقي الادريسي بن دحو بن سيدي الغنيمي بن سيدي الطيبي بن سيدي عبد الخالق دفين زاوية أولاد سعيد بن عبد العزيز دفين زاوية ابن سليمان بن الشيخ سيدي عبد العزيز دفين زاوية أولاد عبو بن سيدي عبد الرحمن بن سيدي لحسن بن رحو دفين زاوية آسفي بن سيدي إبراهيم بن سيدي مخلوف بن سيدي عبد الرحمن بن سيدي زكرياء بن سيدي عبد الرحمن بن سيدي جعفر بن سيدي موسى بن سيدي غانم بن سيدي غنيم بن سيدي كثير بن سيدي حمزة بن سيدي رحو بن سيدي لحسن بن سيدي عبد الله بن سيدي أحمد بن المولى إدريس الثاني .

الأدارسة اليوبيون أو الأيوبيون: ينتسبون إلى جدهم سيدي أيوب دفين الجباينة قرب وادي ورغة، وهو سيدي أيوب بن علي بن أيوب بن علي بن إبراهيم

بن أيوب الحكيم بن علي بن أحمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن يحيى بن داود بن أحمد بن المولى إدريس الأزهر .

أما العلامة مؤرخ السوس بلا منازع محمد المختار السوسي المعروف بالأمانة العلمية وتحريه فيما ينقله وصراحته -يدرك ذلك من قرأ كتبه التي ألفها في تاريخ السوس كالمعسول وغيره- وهو وإن كان من المتأخرين نسبيا إلا أن أمانته وسعة اطلاعه التي اكتسبها بطول النفس والبحث الدؤوب والتنقل بين أرجاء المغرب تؤهله لمزاحمة من سبقه من المؤرخين بل وسبقه لبعضهم، وإليك بعض ما وثقه هذا المؤرخ عن عقب الإمام أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر في كتابه المعسول الذي خصصه لتراجم رجالات السوس الذين كانت لهم أدوار علمية أو قيادية.

فقد كتب في الجزء ٣ / ٤١٤ في معرض ذكره لسلاسل بعض الأنساب المغربية الشهيرة التي ذكر منها نسب سيدي مزال فقال اسمه سيدي محمد (ضما) بن محمد (فتحا) بن يوسف بن جنون بن عمران بن عبد الرحمن بن سليمان بن الحسن بن عمران بن جنون أيضا بن محمد بن أحمد بن إدريس بن إدريس ..إلخ ، توفي بفم (تانوت) وترك أولاده ، محمدا ، وعبد الله ، وعبد الرحمن ، ويحيى ، ودفن عبد الرحمن ببلاد الهبط ، ويحيى توفي بهوزيوة ، وكلهم يسمى بأولاد أبي درقة ...إلخ.
وفي الجزء ٩ / ٢٤٥ قال في ترجمة الاديب سيدي محمد فتحا بن محمد الكثيري هو محمد فتحا بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن علي بن يعزي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أحمد بن يعزي بن محمد فتحا بن علي بن موسى بن داود بن عيسى بن يعقوب بن موسى بن عبد السلام بن وكاك بن بلال بن يمور — كذا — بن مثصال بن بودلال بن تومرت بن منى بن يرتضي المكنى بابن كثير بن نصر بن منصور بن يعقوب بن علي بن عبد الرحمن بن حمزة بن رح — كذا — بن عبد الله بن أحمد المكنى بكثير بن إدريس بن إدريس بن عبد الله

الكامل .....إلخ ، ثم قال هذا ما في مشجرين أتاني بهما السيد إبراهيم أخو المترجم ....وقد تسلسلا بخطوط الموقعين عليهما منذ كتبا وهاك أسماء الموقعين في أحدهما وساق ثلاثين اسما ، ثم قال واعلم أن الكثيريين موجودون في فاس وفي السوس ولا يزالون يحملون هذه النسبة ، ولا ريب أن فروعهم توجد في محلات متعددة ...إلخ .

وفي الجزء ١٠ / ٢٧٤ قال في معرض ترجمته لمحمد بن الحاج أحمد المعدري المارسي قال هو : محمد بن الحاج أحمد بن الحاج علي ، وينتهي نسبه إلى جد آيت عمرو سليمان بن الحسن بن الخليل بن عامر بن عمران بن الحميد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

وفي الجزء ١١ / ٢٢٠ ذكر ترجمة الطاهر بن أحمد السكرادي فقال : هو الطاهر بن أحمد بن الحبيب بن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الشيخ الكبير سيد ي أحمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود بن محمد بن محمد بن الحسن بن أحمد بن سا لم بن إبراهيم بن موسى بن عيسى بن عبد الحليم بن عبد الكريم بن عبد السلام بن محمد بن أحمد بن جابر بن جعفر بن عبد الجبار بن محمد بن أحمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ......وقد وجدت في كتاب الأنساب للشيخ الأحسن البعقيلي بعض مخالفة لهذه السلسلة ، فإنه قال في جد الأسرة : أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد بن سا لم بن إبراهيم بن موسى بن عيسى بن عبد الحليم بن عبد الكريم بن عبد السلام بن محمد بن أحمد بن جابر بن جعفر بن عبد الجبار بن محمد بن أحمد بن إدريس بن إدريس ......إلخ .

قلت: ومهما وقع من تباين بين السلسلتين فإن التطابق بينهما وقع في ستة عشر اسما التي تلي الإمام أحمد بن إدريس ولا يضر بعد ذلك ما وقع من تكرار أو وهم أو اشتباه .

ثم قال محمد المختار السوسي رحمه الله : نحن الآن أيضا أمام أسرة من الأسر الطافحة بالعلماء والصلحاء والنبغاء كغالب الأسر التي ذكرت في هذا الكتاب ، فإن كنا نلاقي ما نلاقي من العناء في تقمم التراجم من الأفواه ومن المقيدات الشتى ومن الكتب فإن هذه الأسرة المحظوظة كفينا كثيرا من مثل ذلك العناء حولها لأن مؤرخها النابغ منها علي بن الحبيب رحمه الله جمع لنا ما جمع مما سنكتفي به غالبا فنقدمه كشهدة صافية العسل للقارئ الكريم .....إلخ .

وفي الجزء ١٢ / ٢٤٤ وما بعدها قال في معرض حديثه عن بعض الوثائق التي تتحدث عن الأسرة الواسلامية ، وبعد ذكره لبعض رجالاتها ساق نسب أحدهم كما جاء في إحدى هذه الوثائق وهو : الحسن بن محمد بن أحمد بن بوبكر بن الحسن بن عبد الله بن داود بن الحسن بن واسلام بن تامورت بن أرضوم بن كثير بن نصر بن منصور بن يعقوب بن علي بن عبد الرحمن بن روح بن عبد الله بن أحمد بن إدريس بن إدريس ....إلخ ، ثم قال وهذه الوثيقة مكتوبة سنة ٩٦٣ هـ وكاتبها هو إبراهيم بن أحمد بن محمد الشريفي ومعها شهادات لعشرات من العلماء تشهد بصحة هذا النسب ، وقد أطال النفس في الحديث عنهم وتفاصيل سيرهم وذكر رجالاتهم فليراجع ذلك من شاء الوقوف عليه .

وفي الصفحة ٢٩١ من نفس الجزء ذكر ترجمة محمد بيشوارين الساحلي وساق سلسلة نسبه فقال هو : محمد بن الحسن بن علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عمر بن واسلام بن تامورت بن المرتضى بن كثير بن ناصر بن منصور بن

يعقوب بن علي بن عبد الرحمن بن روح بن عبد الله بن عبد الله بن أحمد بن إدريس بن إدريس ......إلخ .

وفي الجزء ١٩ / ٧٠ ذكر ترجمة لأحد رجال السوس فقال : سعيد بن حامد بن محمد بن محمد مكررا بن يحيى بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد النعيم بن الحسن بن إبراهيم بن عبد المالك بن الحسن بن داود بن خالد بن يحيى بن زكرياء بن منصور بن عبد المولى بن العافية بن محمد بن أحمد بن إدريس بن إدريس ....إلخ ، ثم قال هذه الأسرة التي نحن الآن أمامها أسرة ماجدة سلف لها مجد عظيم متسلسل في القرون وناهيك بالشيخ سعيد بن عبد النعيم وبولده عبد الله بن سعيد وبولده يحيى بن عبد الله بن سعيد يعسوب (سوس) وعلامته ومصلحه والملتجأ إليه في صدر القرن الحادي عشر يوم ضعف ملك السعديين زيادة على بعض علماء وأدباء ورؤساء آخرين مروا في الأسرة في حاحه وفي سوس ، ثم ذكر الزوايا التي تتبع لهذه الأسرة وعد منها سبع عشرة زاوية، وذكر بعض رجالات الأسرة الذين كانت لهم أدوار علمية أو قيادية فذكر ثمان وثلاثين ترجمة بدأهم بداود بن خالد بن يحيى بن زكرياء ، وقال إنه كان يعيش في القرن السادس هجري وهو الذي تنسب إليه قرية (آيت داود) ، ثم قال إنه وقف على ما يناهز عشرين ظهيرا من الملوك لهذه الأسرة منهم ظهير لمحمد بن عبد الحمن سنة ١٢٨٩ هـ ، ومن رجالات هذه الأسرة يحيى بن عبد الله بن سعيد كانت له رآسة استقل بها في تارودانت عاصمة قومه ، توفي في تارودانت سنة ١٠٣٥ هـ

أما صاحب كتاب الفهرس في عمود نسب الأدارسة المريني العياشي الذي سبق وأن ذكرنا كلامه عن الخلاف في عقب الإمام إدريس فقد ذكر في الصفحة : ٦٦ — ٦٧ ما يناهز ثلاثين أسرة من المنتسبين للإمام أحمد بن إدريس وهذه أسماء هذه الأسر : - بنو تدغير ويجتمعون مع أولاد جنون - شرفاء أزمور — أولاد

ابن عطاء الله – أحمد بن خد الجزائري – الخمليشيون بصنهاجه – البو عقلاين – أولاد جعفر – أولاد عبد الوهاب غير العلميين – أولاد سيدي علي بوشنافة – أولاد ابن سلطان – أولاد محمد بن عبد الله بن يوسف – سيدي العربي الدرقاوي – أولاد يعقوب بن عبد العزيز – أولاد حجاج – الحموميون – أولاد ابن أبي بكر – أولاد أبو الليث – أولاد شافع – أولاد اللواح – بنو جرجان – البعقيليون بسوس – أولاد المزوار – أولاد التازي بازواوه وغماره وبالقبيلة المالكية وبالصحراء وفجيج وغيرها – أولاد محمد غراس الجبل – أولاد كنون ببني مسارة – الميمونيون ببني جرفط وغيرها – أولاد برقوق – أولاد البقال اهـ .

أما المشجرات التي بحوزة بعض الأسر الإدريسية المعتمدة لدى نسابة هذه الأسر في مختلف الأقطار العربية فتذكر للإمام أحمد بن الإمام إدريس الأصغر بن الإمام إدريس الأكبر أحد عشر ولدا وهم : محمد ، ويوسف ، وداود ، وتميم ، وموسى ، وعلي ، وخالد ، وعبد الرحمن ، وعبد الله ، ويحيى ، وأحمد الملقب كنون ولكل واحد من هؤلاء أبناء متفرقون في الأقطار المغاربية وغيرها من البلاد العربية .

قلت : هذا بعض ما كتبه مؤرخو المغرب عن عقب الإمام أحمد بن إدريس بن إدريس ....إلخ ، وقد تبين من خلاله أنهم أثبتوا بقاء عقبه، وهم بلا شك أدرى بتفاصيل نسب الأسر المغربية من غيرهم من المشارقة، واعتراف الناس (الخاصة والعامة) بوجود عقب للإمام أحمد في كل الأقطار المغاربية ومن بينها دار الأدارسة وعدم وجود منكر لذلك يكفي للدلالة على بقاء هذا العقب، إذ ليس من المعقول أن يكون المغاربة ومن بينهم أبناء الأدارسة يعلمون انقراض عقب الإمام أحمد ومع ذلك يعترفون لهذه الأسر التي تدعي الانتساب إلى الإمام أحمد بذلك حتى تبلغ شهرتها بهذا النسب كل الآفاق، أما البحث عن أوهام المشارقة فيما يكتبونه عن المغاربة والاعتماد عليه واتخاذه دليلا يؤخذ به وحجة يعتمد عليها –

وهـم المعروفـون بـذلك- فهـو نهـج خـاطئ لا ينتهجـه باحـث يحـترم نفسـه ولا مـؤرخ موضـوعي، واستحضـر هنـا مـا كتبـه السـيد محمـد حمـزة الكتـاني في مقدمـة تحقيقـه لكتـاب مـرآة المحاسـن للشـيخ أبي حامـد محمـد العـربي بـن يوسـف الفاسـي الفهـري المتوفى ١٠٥٢ هـ ، الصفحة : ٢٢ حيث قـال: ....مع العلـم بـأن المشـارقة قليلـوا التثبت فيما ينسبونه لأعلام المغرب سواء عند الحديث عن علمائهم وعند الحديث عـن صـلحائهم، وللعلامـة المحـدث إبـراهيم بـن محمـد بـن الصـديق الغمـاري جـزء في أوهـام المشـارقة في تـراجم المغاربـة، ولا أوضـح مـن النسـب المزعـوم الـذي نسـبوه للإمـام الشاذلي ونسبوه فيه إلى مجهول، حتى صححه سبطه في النبذة المفيدة ... اهـ.

النقطـة الثانيـة: قـال الحسـن بيـدي بعـد ذكـره لكـلام عبـد البـاقي في تصـديق الناس في أنسابهم وشمول ذلك للدعوى الشرف واستدراكه على قول التتائي: ينبغي تقييـده بغير دعـوى الشرف، بـأن ذلـك يحمـل علـى مـا إذا لم يعـرف ذلـك الشـخص ولا آباؤه بـذلك، قـال: وإذا كـان الأمـر كـذلك فهنـاك أفـراد دخلـوا بلادنـا قبـل مئـات السـنين بـدعوى الشـرف لكـنهم سـاعة دخـولهم بلادنـا لم نكـن نعـرفهم ولا نعـرف أنسـابهم ولا مـن أيـن جـاءوا فهـم مجهولـون لنـا في ذلـك التـاريخ ولم يقـم أحـدهم بينـة على دعـواه الشـرف وقتهـا ومنهم مـن جـاء يصـطحب معـه شـجرة نسـب يـدعي أنهـا هـي دليلـه علـى صـحة انتسـابه لأهـل البيـت ولم يكـن بوسـع أسـلافنا رحمهـم الله في ذلـك الوقـت إلا التسـليم الاضـطراري لهـؤلاء الأدعيـاء بـدعواهم وذلـك باسـتحالة التحقق وقتها من نسب كل دعي ......إلخ .

قلت: أما اعتراضه بعدم معرفته لأنساب الأفراد الذين دخلوا البلاد قبل مئات السنين وقت دخولهم، ودعواه أنه لم يكن بوسع أسلافه في ذلك الوقت إلا التسليم الاضطراري لهؤلاء الأدعياء بدعواهم، فهو اعتراض ينبأ عن سذاجة صاحبه وتجاهله للواقـع ومحاولـة لاسـتغفال القـارئ، فهـو لم يكـن موجـودا قبـل مئـات السـنين حـتى

يتحقق من أنساب هؤلاء الأفراد وقت دخولهم لهذه البلاد، وأسلافه رحم الله من أسلم منهم لم يكونوا مؤهلين في ذلك الوقت لمعرفة أنسابهم هم أحرى التحقق من أنساب الآخرين، ومن كان مؤهلا لمعرفة ذلك والتحقق منه من علماء هذا البلد في ذلك الوقت قد ثبت عنده صحة دعوى هؤلاء الأفراد وحكم بذلك وشهد به في المحافل ودونه في الصحائف، والحسن بيدي أول من يعرف ذلك لكنه بسبب استحواذ الغرور عليه لا يثق إلا بما يراه هو وإن خالف كل منقول ومعقول، اللهم إلا إذا كان يرى أن كل علماء وفضلاء هذا البلد كذابون وضاعون، وأنه هو وحده من خصه الله بالورع والخوف من الله.

النقطة الثالثة: قال الحسن بيدي إن أغلب المدعين لنسب أهل البيت في بلدنا إنما ادعوا هذا النسب الشريف للنجاة من اللصوص وقطاع الطرق في بلد السيبة والفوضى وانعدام السلطان الذي يوفر الأمن للناس، حيث كان أغلب أولئك الأدعياء من التجار وعابري السبيل...الخ.

والجواب على هذا الادعاء : أن ذلك محاولة لتزوير التاريخ خدمة للهدف الذي يدندن حوله وهو الطعن في أنساب الآخرين، فالذي يعرفه أهل هذا البلد أن كل الأفراد المنتسبين للأدارسة إنما قدموا إلى هذه البلاد إما مجاهدين في سبيل الله وإما فارين بدينهم من الفتن، ولم يذكر لنا مصدر من المصادر التاريخية أنهم قدموا بهدف التجارة، وإنما الذي ذكرته المصادر التاريخية من التجار القادمين إلى هذه البلاد هو ما كان من ذلك في مدينتي غانة وأوداغست من العراقيين، وإليك ما كتبه ابن حوقل البغدادي في كتابه المسالك والممالك (ص ٤٢)، قال: وبلاد الزنج براري عظيمة ورمال كانت في سالف الزمان مسلوكة وفيها الطريق من مصر إلى غانة فتواترت الرياح على قوافلهم ومفردتهم فأهلكت غير قافلة وأتت على غير مفردة وقصدهم أيضا العدو فأهلكهم غير دفعة فانتقلوا عن ذلك الطريق وتركوه إلى

سجلماسة .....وسكنها أهل العراق وتجار البصرة والكوفة والبغداديون الذين كانوا يقطعون ذلك الطريق، فهم وأولادهم وتجاراتهم دائرة ومفردتهم دائمة وقوافلهم غير منقطعة إلى أرباح عظيمة وفوائد جسيمة ونعم سابغة قل ما يدانيها التجار في بلاد الإسلام سعة حال، وقد رأيت صكا كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأوداغشت وشهد عليه العدول باثنين وأربعين الف دينار. اهـ

فهؤلاء التجار الذين كانوا يسلكون هذه الطريق من مصر إلى غانة هم بغداديون وبصريون وكوفيون وليس من بينهم إدريسي واحد ولا حتى فاسي ولا مكناسي ولا سوسي، وادعاء الحسن بيدي أن من دخل هذه البلاد ممن ينتسب إلى الأدارسة كانوا تجارا إنما هو تضليل للقارئ ومحاولة لتبرئة أهل غانة من هذه التهمة الواردة في حقهم.

النقطة الرابعة: قال الحسن بيدي: ومع أن أولئك الأدعياء الذين ادعوا هذه الدعاوى وكتبوا تلك المشجرات من عند أنفسهم –وهذا هو السبب في تناقضها مع المراجع– قد أوصوا أبناءهم بالتبرء من هذا النسب الشريف حينما يأمنون على أنفسهم ....وقد قال باب بن الشيخ سيديا رحمه الله في كتابه إمارتا إدوعيش ومشظوف ما يشهد لما قلنا وهذا نصه: ومن الزوايا عدة قبائل تنتسب إلى قريش وإلى أهل البيت ومنهم من ينتسب إلى الأنصار وإلى غيرهم من العرب ولم أجد شيئا أعتمد عليه في ذلك كله ، فما صح من ذلك فهو ، وإلا فالأصل الصنهاجية

قلت : لا يمكن لباحث ولا لمؤرخ يحترم نفسه أن يطلق التهم جزافا ولا أن يكذب على الآخرين بغير بينة ولا برهان، ومادام منطلقنا في هذا الرد هو حسن الظن بالحسن بيدي فإننا نطالبه بتعيين من أوصى من هؤلاء الأدعياء وإبراز تلك الوصايا التي أوصوا بها أبناءهم إن كان صادقا فيما يقول، وإن كنت على يقين من عدم قدرته على ذلك.

أما استشهاده بكلام باب بن الشيخ سيديا رحمه الله تعالى على ما زعم فلم أرى أي علاقة تربط ما بين كلام باب رحمه الله ومزاعم الحسن بيدي، ولنفترض وجود علاقة خفية استأثر بمعرفتها الحسن بيدي ونقف عند أهم ما ورد في كلام باب رحمه الله وهو قوله : فما صح من ذلك فهو، وإلا فالأصل الصنهاجية –وأزيد أنا أو الزنجية– وقد صح عند باب رحمه الله وغيره من علماء هذا البلد انتساب تنواجيو إلى الحسن بن علي بن أبي طالب بواسطة أحمد بن إدريس بن إدريس، ولست بحاجة إلى ذكر أسماء من صح عنده شرف تنواجيو من علماء هذا البلد ولا إيراد كلامهم فذلك أمر معروف خاصة لدى الباحثين ومن لهم اهتمام بعلم الأنساب.

النقطة الخامسة: قال الحسن بيدي ونفس الشيء ذكره العلامة المختار بن حامد الديماني رحمه الله في كتابه حياة موريتانيا – الجغرافيا : فقد قال أذكر هنا جملة من القبائل والأسر كلها تنسب إلى أهل البيت وقد يستكثرهم من لا يعترف بهم أو ببعضهم، وأقترح ترتيبهم على حسب صيتهم وأعراف (كذا كتب) المواطنين بهم فأقول له: إنه لا سبيل إلى اليقين في هذا الموضوع إذ لا توجد بلديات تدون فيها المواليد، وإنما هي حكايات شائعة مقبولة عند البعض مطعون فيها أوفي بعضها عند آخرين .

قلت : اقتصار الحسن بيدي على هذا القدر من كلام المختار بن حامد رحمه الله يدل على عدم الأمانة العلمية ويكشف عن الانتقائية الفاضحة التي يتعامل بها مع النصوص، فالمختار بن حامد رحمه الله قال بعد هذا الكلام الذي نقله الحسن بيدي مباشرة وبدون فصل: وإذا كان الطاعن ليس عنده تحقيق يرفع الخلاف وهو ناف وغيره مثبت، فالمثبت مقدم على النافي، والشهادة على النفي غير مقبولة، وإذا كان في كل قبيلة عدول وعدول القبيلة أدرى بشأنها فلا أقل من الاقتداء بقول ابن

خلدون في المقدمة: إذ غاية أمر المنتمين إلى أهل البيت الكريم ممن لم يحصل شواهد على شرفهم أن يسلم لهم حالهم لأن الناس مصدقون في أنسابهم، وبون ما بين العلم والظن واليقين. اهـ

فما أحوج الحسن بيدي إلى الاقتداء بقول ابن خلدون هذا إذا كان كما يزعم إنما يعتمد فيما يكتبه على كلام المؤرخين والعلماء.

النقطة السادسة: حكم الحسن بيدي ببطلان زعم الزاعمين اختصاص الهاشمية الزواج من الهاشمي دون غيره، وقوله إنه من الظلم العظيم والكبر الأكيد حرمان المرأة المسلمة الهاشمية الزواج من رجل مسلم صالح وإن كان غير هاشمي، واعترافه أن المرأة أمانة عند أهلها وأنه يجب على ولي أمرها أن يحب لها الخير ويسعى لتحقيقه ....الخ .

قلت: إقحام هذا الموضوع هنا يصعب فهمه على من لم يعرف دوافع الحسن بيدي، إذ لا تعلق لهذا الموضوع بإثبات نسب بني صالح ولا بنفي نسب غيرهم من الشرفاء في هذه البلاد، إذ أن ذلك هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله كل ما ورد في كتاب الحسن بيدي.

ومع ذلك فإننا نشير بإيجاز إلى مذاهب العلماء في هذه المسألة فنقول:

أما اعتبار الكفاءة فقد ذهب جمهور العلماء: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول عنهم وغيرهم إلى اعتبار الكفاءة في الزواج لأن ذلك أدعى لوجود ألفة بين الزوجين وسبب كذلك لاستمرار هذا الزواج، واستدلوا بما فهموه من نصوص القرآن والسنة، واختلفوا في الخصال المعتبرة في الكفاءة التي منها النسب فاعتبره الأحناف والشافعية وغيرهم.

فقد قال الإمام القرافي في الذخيرة ج ٤ / ٢١١ عند كلامه على شروط استقرار النكاح، قال : والشرط الخامس الكفاءة .....وأصل اعتبارها أن المطلوب

من النكاح السكون والود والمحبة، لقول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[11] والنفس الشريفة ذات المنصب لا تسكن للخسيس، بل ذلك سبب العداوة والفتن والبغضاء والعار على مر الأعصار في الأخلاف والأسلاف، فإن مقاربة الدنيئ تضع ومقاربة العلي ترفع، والقاعدة أن كل عقد لا يحصل الحكمة الذي شرع لأجلها لا يشرع، والكفاءة متفق عليها بين العلماء وإنما الخلاف بأي شيء تحصل، ثم عد الخصال التي تحصل بها الكفاءة التي منها النسب، وقال وعند أبي حنيفة النسب وشدد فيه فقال: لا تكافئ قريشا غيرها من العرب، ولا تكافئ العرب غيرها واعتبر الكفاءة في بيوت العرب، وقال إذا زوجت نفسها من غير كفئ فللأولياء التفريق لدفع العار عنهم اهـ.

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧/ ٥٨٤ : واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور، وقال أبو حنيفة قريش أكفاء بعضهم بعضا، والعرب كذلك، وليس أحد من العرب كفؤا لقريش كما ليس أحد من غير العرب كفؤا للعرب وهو وجه للشافعي ، قال في الفتح والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض اهـ.

ومن المعلوم أن من عمل برأي قال به أحد من العلماء المعتبر قولهم لا يعد ذلك ظلما ولا مخالفة إلا إذا عارض نصا صريحا قطعي الورود قطعي الدلالة، وقد رأينا أن اعتبار الكفاءة في النسب قال به كثير من علماء الأمة، وهم بلا شك أعلم من الحسن بيدي وأورع منه وأكثر حرصا على امتثال شرع الله، ثم إن منع أي شريفة من الزواج بالحسن بن الشيخ سليمان بيدي وأمثاله من الرجال لا يعني منعها من كل مسلم صالح، فالمسلمون الصلحاء غيره كثر والحمد لله، ولم يرد نص شرعي

([11]) سورة الروم.

فيما نعلم يوجب تزويج الحسن بعينه من كل شريفة رغب فيها، واستشعار الأولياء أنهم مسؤولون عن نساءهم وأنهن أمانة عندهم هو الذي يجعلهم يرفضون تزويجهن ممن لا يرون فيه مصلحة للمرأة، ولو أدى ذلك إلا الطعن في أنسابهم.

النقطة السابعة: تحت عنوان مراتب قبول النسب عند النسابين وبعض اصطلاحات النسابة أورد الحسن بيدي اصطلاحات النسابين التي منها قولهم:

- صحيح النسب: وهو الذي ثبت نسبه عند النسابة بالشهادة وقوبل بنسخة الأصل، سواء كانت مشجرة أو مبسوط أو وثيقة جميعها تكون موثقة ونص عليها بإجماع النسابين والعلماء...

- مقبول النسب: وهو الذي ثبت نسبه عند بعض النسابين وأنكره بعض...

وبعد ذلك ذكر أقسام درجات النسب عند علماء النسب التي منها:

أولا: النسب الصحيح : هو النسب الذي يستحيل علميا أن يلحقه التزوير أو التحريف وذلك يتحقق باشتهاره تاريخيا بالتواتر الذي لا يقبل الشك مثل: أنساب الحكام الذين توارثوا الحكم منذ مئات السنين، وكثير من الأسر ممن اشتهر نسبها عبر التاريخ بين الناس وتواتر عبر الأجيال بحيث يستحيل أن يكون مزورا.

قلت: أما قوله إن صحيح النسب هو الذي ثبت نسبه عند النسابة بالشهادة وقوبل بنسخة الأصل، سواء كانت مشجرة أو مبسوط أو وثيقة جميعها تكون موثقة ونص عليها بإجماع النسابين والعلماء، فيجاب عنه بأن نسب تنواجيو ثبت عند النسابين في هذا القطر بالشهادة، وقوبل بالأصل كما ستجده مبسوطا عند الكلام عن النقطة التاسعة، أما اشتراطه لثبوت النسب أن ينص عليه بإجماع النسابين والعلماء فهو شرط يستحيل حصوله لتعذر الإجماع على أمر كهذا وهو الشيء الذي عجز الحسن بيدي عن تحصيله في نسب بني صالح الذي حكم بصحته مع ما وقع حوله من خلاف.

وأما قوله إن مقبول النسب هو الذي ثبت نسبه عند بعض النسابين وأنكره بعض، فيستدعي منا هذا القول أن نسأل الحسن بيدي ألا ترى أن هذه الدرجة من مراتب قبول النسب هي أدنى مرتبة يمكن أن تنزل إليها تنواجيو، فإن كان جوابك بالقبول نقضت دعواك بنفي نسبهم، وإن كان بالرفض نفيت نسب بني صالح ضمنيا وإن أثبته قولا.

وأما قوله إن النسب الصحيح هو الذي يستحيل علميا أن يلحقه التزوير أو التحريف وذلك يتحقق باشتهاره تاريخيا بالتواتر الذي لا يقبل الشك، وتمثيله لذلك بأنساب الحكام الذين توارثوا الحكم منذ مئات السنين، وكثير من الأسر ممن اشتهر نسبها عبر التاريخ بين الناس وتواتر عبر الأجيال بحيث يستحيل أن يكون مزورا .

قلت: قد حكم الحسن بيدي بكلامه هذا بصحة وثبوت نسب تنواجيو وغيرهم من القبائل التي تدعي الشرف في هذه البلاد، إذ لا يوجد ما هو أشهر عبر التاريخ، ولا بين الناس ولا أكثر تواترا عبر الأجيال من نسبهم، ولا أعرف كيف جوز الحسن بيدي لنفسه أن يطعن في نسب تنواجيو مع معرفته لمخالفة ذلك للقواعد التي تبناها وسطرها في كتابه.

النقطة الثامنة: تحت عنوان تحذير المنتسبين إلى رسول الله ﷺ في بلدنا بالباطل من التمادي في الكذب على الهادي ﷺ قال الحسن بيدي بعد ذكره لكثرة الدعاوى في هذا البلد وشكوى الناس من ذلك قال: وبما أن أهل البيت رضوان الله عليهم قد ملأوا الخافقين فإنه ليس بمقدور أي مؤرخ ولا نسابة إثبات أو نفي من ينتسب إليهم في كل مكان، ولكن يستطيع كل نسابة تتبع أنساب من هم في قطره وبلده بحيث تتوفر له وثائقهم ومشجراتهم ويسمع حججهم ودعاويهم...

قلت: أما قوله إن أهل البيت رضوان الله عليهم قد ملأوا الخافقين، وأنه ليس بمقدور أي مؤرخ ولا نسابة إثبات أو نفي من ينتسب إليهم في كل مكان...إلخ ،

فإن هذا الاعتراف يكفي لرد دعوى ضامن بن شدقم وغيره من المشارقة انقراض نسل الإمام أحمد، فهو والرازي وابن عنبة ولدوا ما بين الحجاز والعراق وقضوا معظم حياتهم وماتوا في بلاد فارس، ولم تتح لهم فرصة للاطلاع على ما بأيدي المغاربة ولا سماع حججهم، اللهم إلا إذا كان هناك استثناء خاص بالأدارسة، يُجَوز في حقهم مالا يجوز في حق غيرهم من بني آدم.

النقطة التاسعة: تحت عنوان المنتسبون زورا وكذبا إلى عبد الله وأحمد ومحمد أبناء إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل قال الحسن بيدي اعلم وفقني الله وإياك لقبول الحق أني نقلت لك ما كتبه أبو محمد ابن حزم رحمه الله في جمهرته عن نسب الأدارسة، وقد استفاض رحمه الله في بيان بعض الفروع واختصر في بيان بعضها الآخر، وأغفل البعض... ثم قال: ذهب جمهور النسابين إلى أن أحمد بن إدريس الأصغر لم يعقب وإن اختلفت عبارة كل واحد منهم في وصف ذلك، فمنهم من يتجاهله فلا يذكر أمعقب هو أم لا ؟ وذلك كالإمام ابن حزم مع ذكره لعقب إخوته، ومنهم من يعده مع غير المعقبين كالإمام الفخر الرازي والنسابة ابن عنبة الحسني وغيرهم ... ثم قال بعد ذكره لما كتبه الفخر الرازي وإهماله لذكر الإمام أحمد بن إدريس، وأما النسابة الشريف ابن عنبة الحسني فقد كتب في كتابه عمدة الطالب في نسب آل أبي طالب عن عقب إدريس ما نصه فأعقب إدريس بن إدريس بن عبد الله المحض من ثمانية رجال: القاسم، وعيسى، وعمر، ويحيى، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، ويحيى، وقد قيل إنه أعقب من غير هؤلاء ولكل منهم ممالك ببلاد المغرب هم بها ملوك إلى الآن ....ونلاحظ أن هؤلاء السبعة ليس من بينهم أحمد. أما السيد ضامن بن شدقم الحسيني المدني فقد كتب في كتابه تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار ما نصه : قال السيد في الشجرة : فإدريس الثاني خلف اثنى عشر ابنا: أحمد، وأبا عبد الله محمدا... وعقبهم اثني

عشر دوحة ، الدوحة الأولى : عقب أحمد قال الميركي قدم إلي ... في أيام نقابة محمد بن الحسن بن القاسم وبيده كتب تتضمن أنه ابن إدريس الثاني وأن مسكنه في بلدة قبس من أعمال الأندلس وأنهم يكاتبون بني حسين بالحجاز وقد كتبوا في المشجرات فصح نسبه فعارضه أيوب ...الرقي بعدم الصحة وأن ليس من العلويين أحد بالأندلس فلم تثبت معارضته له ، وبالجملة إن أحمد مات منقرضا .

وأما صاحب كتاب الدرر البهية والجواهر النبوية مولاي إدريس الفضيلي فقد خالف هؤلاء كلهم وذكر أن لأحمد بن إدريس الأصغر عقبا، لكن لا ننسى أنه دعي بن دعي وقد ملأ كتابه بالأدعياء .... ومع كذب مولاي إدريس الفضيلي فإن ما كتبه عن عقب أحمد بن إدريس ليس فيه شيء يوافق سلاسل أنساب بعض القبائل التي تنتسب إليه في بلادنا.

قلت: اعتمد الحسن بيدي فيما ذهب إليه على ما استنتجه مما كتبه كل من: ابن حزم في الجمهرة ، والفخر الرازي في الشجرة الباركة ، وابن عنبة في عمدة الطالب ، وما انفرد به ضامن بن شدقم في تحفة الأزهار من القول بانقراض عقب الإمام أحمد، وزعم أن هؤلاء الأربعة هم جمهور النسابين، وأنا أذكر لك أيها القارئ الكريم مجمل ما كتبه كل واحد من هؤلاء عن عقب الإمام إدريس بن إدريس مع بيان ما لم يلاحظه الحسن بيدي -إن لم يكن ذلك تجاهل منه مقصود- مما وقع لهم من الوهم في أبناء الإمام إدريس بن إدريس وما أهملوه من هؤلاء غير الإمام أحمد، وما نسبه إليهم الحسن بيدي أو قولهم به.

فالإمام ابن حزم رحمه الله حسب النسخة التي عندي من جمهرته ذكر في ج ١ / الصفحات ٣١ – ٣٣ بعض أبناء ستة فقط من أبناء الإمام إدريس بن إدريس وهم: القاسم، وجعفر، وعيسى، وعمر، وعبيد الله، وداود، وأهمل ذكر ستة على الأقل من أبناء الإمام إدريس ولم يهمل الإمام أحمد وحده كما ادعى الحسن

بيدي، ومن أشهر من أهملهم ابن حزم رحمه الله الإمام محمد بن إدريس الخليفة بعد أبيه إدريس، وأبو علي الملقب حيدرة الخليفة بعد والده محمد كما هو معلوم لدى معظم المؤرخين، وقد ذكرنا كلام صاحب كتاب الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية محمد بن علي السنوسي عن تولي الإمام محمد الخلافة بعد أبيه إدريس وبقاء بنيه بفاس يتوارثون ذلك الملك، فهل يعتبر عدم ذكر ابن حزم للإمام محمد بن إدريس دليل على انقراض عقبه.

أما الفخر الرازي إن سلمنا بنسبة كتاب الشجرة المباركة له فإنما كتبه في الصفحة : ٣٣ من هذا الكتاب عن عقب الإمام إدريس بن عبد الله هو ما يلي :

قال: وأما إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى وهو الأمير بالمغرب سقوه السم فمات، وكانت له جارية حامل فوضعوا التاج على بطنها فولدت ابنا وسموه إدريس يلقب ب: صاحب التاج بالمغرب، وطعن بعضهم في نسبه وشهد بصحة نسبه على الرضا فزال الطعن ، قال البخاري وقد خفي أمره على الناس لأنه كان في المغرب فكان بعيدا ، أما إدريس بن إدريس فله من الأبناء المعقبين الذين لا خلاف فيهم خمسة : عمر .... والقاسم .... وعيسى ....ويحيى .... وعبد الله ، وكان لإدريس بن إدريس أربعة أخرى (كذا كتب) من الأبناء هم : محمد الأصغر ....وجعفر.....وسليمان ....وداود ، قيل لهم عقب وقيل انقرضوا .

وتبرز هنا ثلاث ملاحظات يجب التنبيه عليها:

الأولى: قول البخاري في إدريس: وقد خفي أمره على الناس لأنه كان في المغرب فكان بعيدا ، فهذا يدل على خفاء أمر إدريس وبنيه على أهل المشرق، وهو الأمر الذي يدعو للتحفظ والتثبت من كل ما يكتبه المشارقة عن المغاربة عموما وأبناء الإمام إدريس خصوصا.

الثانية: عدم اتفاق ابن حزم مع الرازي في المعقبين من أبناء إدريس، فالخمسة الذين ذكر الرازي أن لا خلاف في عقبهم لم يذكر ابن حزم منهم اثنين وهما: يحيى، وعبد الله، فأي منهما المصيب يا ترى ؟ الرازي الذي ادعى الإجماع على وجود عقب للخمسة الذين ذكرهم، أم ابن حزم الذي أهمل اثنين من هؤلاء فلم يرد لهما ذكر في جمهرته، سؤال يحتاج لجواب من المؤرخ الحسن بيدي.

الثالثة: عدم ذكره كابن حزم للإمام محمد بن إدريس لا في المتفق على بقاء عقبهم ولا في غيرهم ممن وقع الخلاف حول بقاء عقبهم، وهو وإن كان قد ذكر محمدا في المجموعة الأخيرة فإنه عرفه بالأصغر وهذا بدون ريب ليس هو محمد الإمام لأن محمدا الخليفة كان أكبر إخوته كما ذكر ذلك معظم المؤرخين

أما ابن عنبة الحسني فقد كتب في كتابه عمدة الطالب الصغرى في نسب آل أبي طالب الصفحة : ٩٣ – عن عقب إدريس ما نصه أعقب إدريس بن إدريس بن عبد الله المحض من ثمانية رجال: القاسم، وعيسى، وعمر، ويحيى، وعبد الله، وعبيد الله، وحمزة، ويحيى، وقد قيل إنه أعقب من غير هؤلاء ولكل منهم ممالك ببلاد المغرب هم بها ملوك إلى الآن.

قلت: وقد وقع ابن عنبة في نفس الخطإ الذي وقع فيه كل من ابن حزم والفخر الرازي في إهمال ذكر الإمام محمد بن إدريس الخليفة بعد أبيه إدريس، وإن كان ابن عنبة قد ترك احتمال وجود عقب لغير من ذكرهم مفتوحا بقوله: وقد قيل إنه –يعني الإمام إدريس– أعقب من غير هؤلاء، وادعاء الحسن بيدي أن ابن عنبة عد الإمام أحمد مع غير المعقبين هو زعم لا غير وافتراء على ابن عنبة.

وغاية ما يمكن أن يفهم مما كتبه كل من الفخر الرازي وابن عنبة أنهما ذكرا ما وصلهما من معلومات عن عقب أبناء الإمام إدريس بن إدريس، وأهملا ما

جهلاه من ذلك لخفائه عليهما بسبب البعد ما بين المغرب الأقصى وبلاد فارس (خوارزم، هراة، أصفهان، سمرقند، كرمان)

أما ضامن بن شدقم فقد كتب في ج ٢ من كتابه تحفة الأزهار وزلال الأنهار الصفحة : ٣٥٧ عن عقب الإمام إدريس بن إدريس ما يلي : قال السيد في الشجرة : فإدريس الثاني خلف اثنى عشر ابنا: أحمد، وأبا عبد الله محمدا... وعقبهم اثني عشر دوحة، الدوحة الأولى: عقب أحمد قال الميركي قدم إلي ... في أيام نقابة محمد بن الحسن بن القاسم وبيده كتب تتضمن أنه ابن إدريس الثاني وأن مسكنه في بلدة قبس من أعمال الأندلس وأنهم يكاتبون بني حسين بالحجاز وقد كتبوا في المشجرات فصح نسبه فعارضه أيوب... الرقي بعدم الصحة وأن ليس من العلويين أحد بالأندلس فلم تثبت معارضته له، وبالجملة إن أحمد مات منقرضا.

قلت : تأمل معي أيها القارئ الكريم هذا الكلام وانظر ما وقع فيه من التخبط والتخليط، وتساءل معي عن دواعي هذا الخلط وأسباب هذا التخبط، واحكم عليه بعد ذلك.

اعتراف بوجود عقب للإمام أحمد بوضع عنوان لذلك: الدوحة الأولى عقب أحمد.

ثم ذكر قول الميركي قدم إلي ...(مجهول) يحمل كتبا تتضمن نسبه، فصح ذلك النسب عند الميركي، فحاول مجهول آخر معارضة ذلك بكلام يدل على جهل صاحبه وجهل من نقله عنه دون ذكر خطئه بتاريخ المغرب والأندلس، فلم تثبت معارضته.

وبعد صحت نسب من انتسب إلى الإمام إدريس مع عدم ذكر الابن الذي انتسب هذا المجهول عن طريقه إلى إدريس، وعدم ثبوت اعتراض المعترض يستنتج ضامن أو الميركي انقراض عقب الإمام أحمد بن إدريس.

فمن أين جاء هذا الاستنتاج، وبأي منطق أمكن التوصل إليه، وهل كان أي من الميركي أو ضامن بن شدقم يعرف عدد أبناء الإمام أحمد وأماكن تواجدهم حتى يعلما إن كان هؤلاء الأبناء قد انقرضوا أم لا، وأنى لهما ذلك وهما من ولدا وعاشا في أقصى الشرق وأبناء الإمام أحمد كانوا في أقصى الغرب آنذاك.

ثم إنني أقول للحسن بيدي ألا يكفيك من عدم الأخذ بما كتبه ضامن بن شدقم قوله ناقلا عن الميركي ناقلا عن أيوب.... أنه لا يوجد أحد من العلويين في الأندلس دون التنبيه على هذا الخطأ، وأنت تعلم أنه خطأ وذكرت في كتابك هذا كلام بن خلدون عن حكم الأدارسة في الأندلس، هذا إضافة إلى أنك أنت حكمت على ضامن بن شدقم بالتدليس عند ما تعرضت لنسب بني علوي قلت إن ضامن بن شدقم الشيعي نظرا لعلاقته بمحمد جمال الدين الصوفي أحد رجال هذه الأسرة دس نسب هذه الأسر وألصقه بأحمد المهاجر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القصة التي ساقها ضامن بن شدقم بهذه الطريقة الملتبسة أوردها قبله السيد: علي بن محمد المعروف بابن أبي الغنائم الذي عاش في القرن السابع الهجري في كتابه المجدي في أنساب الطالبيين بطريقة أكثر تناسقا وتفصيلا، ولاشك أن ضامن بن شدقم اطلع على كتاب المجدي لأنه كان مهتما بالأنساب الطالبية، وقد عاش بعد علي بن أبي الغنائم بحوالي أربعة قرون وبالقرب من موطنه الذي ولد فيه وعاش.

فقد قال علي بن أبي الغنائم في ص: ٦٤ من المصدر السابق (المجدي) ، وجدت بخط شيخنا أبي الحسن محمد بن محمد شيخ الشرف العلوي الحسيني من بني عبد الله، قال أبو نصر البخاري: قدم في نقابة ابن الداعي محمد بن الحسن بن القاسم رجل أورد كتبا أنه علوي من بني إدريس، وأنه أحمد بن إدريس بن أحمد بن يحيى بن محمد بن إدريس بن إدريس، وأن مسكنهم ببلاد الأندلس، قال وحضر أبو

زكريا قاضي الأندلس فأنكر القاضي أن يكون بالأندلس أحد من العلويين، وكان في كتبهم أنهم يسكنون وادي الحجارة، وثبت نسبهم في المشجرات ولم يبطله قول القاضي.

والمفارقة العجيبة أن هذه القصة لم يرد فيها مع تفصيلها عند صاحب المجدي، والتباسها عند ضامن بن شدقم ذكر للإمام أحمد بن إدريس بن إدريس بن عبد الله ولا ذكر لعقبه، فكيف يستدل بها على انقراض عقبه.

وبالمقارنة بين ما أورده علي بن أبي الغنائم في المجدي وما ساقه ضامن بن شدقم في تحفة الأزهار يتضح للقارئ مستوى التخبط المتعمد الذي وقع فيه ضامن بن شدقم.

وقد وقع ضامن بن شدقم في خطإ آخر قريب من خطإ الثلاثة الأول (ابن حزم، الرازي، ابن عنبة) فهو وإن كان قد ذكر من أبناء إدريس محمدا فإنه أخطأ في تفصيل عقبه، فلم يذكر من أبناء محمد غير يحيى الذي قال إنه خلف ابنين أحمد ومحمدا، وجهل ضامن أن ليحيى سبعة إخوة وهم: علي الملقب حيدرة الخليف بعد أبيه، وأحمد، وإبراهيم، وعبد الله، وموسى، والقاسم، والمهدي، وليس يحيى وحيد أبيه كما زعم ضامن بن شدقم.

ثم إن علي بن أبي الغنائم ذكر أن والده محمد أبو الغنائم وأبو نصر البخاري ذكرا عقبا للإمام أحمد بن إدريس بن إدريس، ولم ينقل عنهما قولا واحدا بانقراض هذا العقب، فقد قال في ص : ٦٣ من المجدي في معرض حديثه عن أبناء إدريس بن إدريس، وقال صاحب السفرة : أعقب داود بن إدريس بفاس ووشناتة...، وحمزة بن إدريس أعقب عن ابن طباطبا، وأحمد عن والدي والبخاري.

أما قول الحسن بيدي: أن مولاي إدريس الفضيلي خالف هؤلاء كلهم وذكر عقبا للإمام أحمد بن إدريس، فقد رأينا أن ما ذكره إدريس الفضيلي عن عقب

الإمام أحمد ذكره غيره من المؤرخين المغاربة وهم المقدمون في هذا الشأن، وفي ما يخص تطاوله على إدريس الفضيلي وزعمه أنه دعي بن دعي فسنرى فيما بعد عندما نصل إلى بيان تناقض الحسن بيدي ثنائه على إدريس ووصفه بالعلامة عندما ذكر عقب صالح بن عبد الله.

أما قوله: ومع كذب مولاي إدريس الفضيلي فإن ما كتبه عن عقب أحمد بن إدريس ليس فيه شيء يوافق سلاسل أنساب بعض القبائل التي تنتسب إليه في بلادنا.

فالجواب عنه من وجوه :

١- أن مولاي إدريس الفضيلي رحمه الله ولد في أواسط القرن الثالث عشر الهجري وتوفي في بداية الرابع عشر، وهو زمن متأخر جدا عن تاريخ هجرة أسلاف الأسر والقبائل الإدريسية إلى هذه البلاد ومن الطبيعي أن يكون إدريس الفضيلي يجهل سلاسل هذه القبائل التي توغلت في الصحراء حتى وصلت إلى تخوم بلاد السودان قبل مولده بأكثر من أربعة قرون، ومع ذلك فقد ذكر هو وغيره من المؤرخين المغاربة كثيرا من الأسر التي تلتقي مع تنواجيو في محمد بن الإمام أحمد بن الإمام إدريس.

٢- أن تجاهل الحسن بيدي لما كتبه المؤرخون المغاربة أدى به إلى جهل سلاسل الأسر التي تنتمي للإمام أحمد ومن تشترك معهم في بعض رجال هذه السلاسل، وهذه أمثلة توضح ذلك أسوقها للقارئ الكريم ولمن شاء الاطلاع عليها.

فقد ذكر العلامة سيدي عبد الله بن محمد بن الشارف في كتابه سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول ﷺ من عقب الإمام أحمد بن الإمام إدريس أولاد سيدي خالد بن زكرياء المعروف بمخروق الشاهد، وساق سلسلة نسبه إلى عبد الله بن العافية بن محمد بن أحمد بن إدريس، وهذه السلسلة تلتقي مع سلسلة نسب

سيدي يحيى الجد الجامع لتنواجيو في عبد الله أو عبد المولى بن العافية بن محمد بن أحمد بن إدريس...الخ.

أما المؤرخ محمد المختار السوسي فقد ذكر في الجزء ١٩ / ٧٠ من كتابه المعسول كما تقدم سلسلة نسب آل عبد النعيم وساقها إلى زكرياء بن منصور بن عبد المولى بن العافية بن محمد بن أحمد بن إدريس ، وهذه السلسلة تلتقي مع سلسلة نسب سيدي يحيى الجد الجامع لتنواجيو في زكرياء بن منصور بن عبد المولى بن العافية بن محمد بن أحمد بن إدريس...إلخ .

٣ — أن هذا التطابق ما بين هذه السلاسل التي كتبها رجال مغاربة في أماكن متعددة وأزمنة مختلفة، وما عند تنواجيو في هذه البلاد ورغم تباعد البلدان وجهل كل طرف بالآخر ألا يثير هذا الأمر الانتباه ويدل على أن ما عند تنواجيو له ما يدعمه.

٤ — أن عدم التطابق في سلاسل الفروع لا ينفي الاشتراك في الأصول، وحتى لو لم توافق سلسلة قبيلة تنتسب إلى الإمام أحمد بن إدريس سلسلة قبيلة أخرى تنتسب إليه فهذا لا يعني نفي إحداهما فقد لا تلتقيان إلا في الإمام أحمد.

النقطة العاشرة: قال الحسن بيدي ومن بين المنتسبين إلى أحمد بن إدريس أبناء سيدي يحيى التنواجيوي فإنهم يزعمون الانتساب إلى أحمد بن إدريس وبالجملة: إن أحمد بن إدريس رحمه الله مات منقرضا ولا سبيل إلى إثبات عقب له إلا من قبل مؤرخين متقدمين وهذا ما لم نطلع عليه الساعة والعلم عند الله .

ثم ذكر ما أورده محمد يي بن سيدي بن الطيب الدليمي المغفري نسبا التنواجيوي وطنا في كتابه الصحيح النفيس، واعتبر أن ذلك هو ما عند تنواجيو من الأدلة على ثبوت نسبهم ثم قال بعد ذلك : ثم إن تنواجيو وأبناء عمهم إدابلحسن

يتشدقون بالهاشمية ويتبرؤون من أي رحم لهم في البربر فمن أين يا ترى جاءت هذه الأسماء العجمية في آبائهم وهم الهاشميون الصرحاء وذكر أمثلة من تلك الأسماء.

قلت: زعم الحسن بيدي هنا أن الإمام أحمد بن إدريس مات منقرضا وقد رأينا قوله فيما ورد في النقطة الأولى: ولا عقب لأحمد بن إدريس، وأنا لا أعرف كيف جمع الحسن بيدي بين الأمرين وهو المؤرخ والنسابة الذي يعلم جيدا الفرق ما بين المصطلحين ودلالة كل منهما، فالمنقرض هو الشخص الذي أعقب وانقرض عقبه، أما من لا عقب له فهو الشخص الذي لم يعقب أصلا ويقولون له درج وبعضم يخص ذلك بكونه مات صغيرا قبل أن يبلغ مبلغ الرجال، وقد رأينا من خلال ما سبق من كلام كل من ابن حزم، والرازي، وابن عنبة أنه لم يرد في كلام أي منهم التصريح بنفي عقب الإمام أحمد بن إدريس الثاني، وأن الذي ورد التصريح به من ذلك هو زعم ضامن بن شدقم انقراض عقب الإمام أحمد لكنه - وهذا مما يدعو للتوقف وعدم اعتماد هذا الكلام المرسل- لم يذكر لنا أي شيء عن هذا العقب، فالمفروض في مثل هذه الحالة أن يذكر لنا هذا العقب بقوله وأحمد أعقب فلانا وفلانا لكن عقبه انقرض إذا كان له علم بذلك، أما أن يكتفي بالقول بانقراض عقب لا علم له به أصلا فهذا إنما هو مجرد الرجم بالغيب والتخرص الذي لا يقبله ولا يحتج به إلا من يلهث وراء الوهم لحاجة في نفسه لن تقضى أبدا، وقد بينا فيما سبق مما كتبه المؤرخون المغاربة ما يرد زعم انقراض عقب الإمام أحمد بن إدريس الثاني ويثبت بقائه واعتقد أن فيه مقنعا لكل منصف باحث عن الحق، أما المتعصب لحكمه المسبق فهذا لا يريد أصلا أن يسمع غير ما يراه، وتنواجيو ثابت لديهم بما يثبت به النسب شرعا كما هو ثابت لدى غيرهم ممن يعتد بقوله انتسابهم إلى أحمد بن إدريس، وأنا شخصيا لو كان يساورني أدنى شك في انتسابهم للإمام أحمد بن إدريس، أو قرع سمعي قول قديم أو حديث معتبر ينميهم لغير أحمد بن إدريس لما دافعت عن نسبهم، ولقمت بدلا من ذلك بالبحث عن نسبهم الذي

هو نسبي ولا يهمني عن كان بربريا أو زنجيا، لأن كل ما يرتبط بالنسب من أحكام وحقوق إنما يطلب في هذه الحياة، أما يوم القيامة فلا أنساب بين الخلائق يومئذ ولا يتساءلون، فمن كان من أهل الجنة فاز ونجح ولو كان أصله بربريا أو زنجيا، ومن كان من أهل النار خاب وخسر ولو كان هاشميا.

أما ذكره لما ورد في كتاب محمد يي بن سيدي بن الطيب الدليمي المغفري نسبا التنواجيوي وطنا رحمه الله واعتبار ذلك هو ما عند تنواجيو من الأدلة على ثبوت نسبهم، فهو تجاوز آخر وافتراء على تنواجيو ، ونسبة هذا الكلام لهم ظلم لهم، فمحمد يي رحمه الله لم يعز هذا الكلام لأحد من تنواجيو ولم يقل إن ذلك هو ما لدى تنواجيو من الأدلة على ثبوت نسبهم، والادعاء أنه هو دليلهم على ثبوت نسبهم افتراء على تنواجيو وفجور في الخصومة المتوهمة –بين الحسن بيدي والشرفاء في هذا البلد– وعدم أمانة علمية وكلها صفاة نعيذ أنفسنا وكل مسلم من الاتصاف بها، وتبني محمد يي رحمه الله لما يعبر عنه الآخرون من إعجابهم بتنواجيو بل وإطراءهم في بعض الأحيان فهذا مع إنكارنا له على من سمعناه منه وعدم رضانا عنه فإنه لا يلزم أحدا من تنواجيو بشيء، فتنواجيو من المعروف عنهم أنهم أبعد القبائل في هذا القطر عن هذه الترهات والتاريخ شاهد على ذلك، فهم معروفون بالإنكار على الظلمة وأهل الطرق المنحرفة، والحروب والمناوشات التي خاضوها منذ قدم جدهم سيدي يحيى وأخوه سيدي علي إلى هذه البلاد خير دليل على ذلك، ومع ذلك فإنهم ليسوا من القبائل التي تتباها بانتسابها للشرف وتوظفه من أجل الحصول على مكاسب مادية، بل إنهم يتحرجون من ذلك ويعتبرونه امتهانا لهذا النسب.

أما غمزه في الأسماء العجمية لآباء تناجيو وزعمه تبرأ تناجيو من أي رحم لهم في البربر وسؤاله من أين جاء ت هذه الأسماء فالرد عليه من وجوه :

أولا: ليس من طبع تناجيو وأبناء عمهم إدابلحسن التشدق ولا من عادتهم التفيهق ولا التبرؤ من أرحامهم ولا ادعاء ما ليس لهم به حق، ولا قول ما ليس لهم به علم، فهم حملة لواء القرآن والسنة ويعرفون قبل غيرهم ما ورد في المتصف بهذه الصفات من الوعيد.

ثانيا: فيما يتعلق بالغمز في الأسماء فقد ذكرني الحسن بيدي بالمثل العربي : عيرتني بدائها وانسلت، فالحسن بيدي زعم أن خان، وكان، وكيتا، وبيدي، وجاط، ومنسي وغيرها من الألقاب الزنجية ألقاب لرجال من بني موسى الجون أخو إدريس، ومادام الأمر كذلك فاستغرابه من وجود ألقاب بربرية في بني إدريس غير وارد وهم الذين امتزجوا بالبربر واختلطوا بهم حتى أصبح لسان كثير منهم بربريا، ثم إن هذه الأسماء ألقاب لرجال لهم أسماء عربية، فأبدهس لقب للحسن ، وأكدكنت لقب لعبد الله، وينتت بمعنى العالم واسمه الحسن ....إلخ ، لكن شهرة هذه الألقاب غلبت على الأسماء العربية نتيجة لسهولة النطق باللفظ البربري في مجتمع أغلب أفراده بربر، وهذا هو حال سكان هذه البلاد قبل وصول القبائل الحسانية إلى هذا المجال كما هو معلوم، ولا أظن الحسن بيدي يجهل ذلك.

ثالثا : أما عن زعمه تبرء تناجيو من أي رحم لهم في البربر، فهذا من تجاوزاته الكثيرة وتقوله على الآخرين، فمن أين جاء هو بهذه الفرية، ومن أي فرد من أفراد تناجيو تلقاها، أم أنها استنتاج من استنتاجاته الخاطئة، وكيف يعقل أن يتبرأ أحد من تناجيو من رحمه في البربر، ألم يكن البربر أصهار إدريس الأكبر وأخوال إدريس الأصغر ومن الأكيد أنهم أخوال أبنائه وأحفاده، لأن أبناء إدريس كانوا أفرادا في بحر من القبائل البربرية، حتى أن الكثير من الأدارسة شملهم اسم البربر في كثير من

أنحاء المغرب، كما ذكر ذلك بعض المؤرخين، فقد قال ابن حوقل في المسالك والممالك في ذكره للمدن المغربية : أما ناحية البربر الذين بنواحي طنجة وأزيلة والبصرة وظاهر فاس فأكثرهم من ضمن ولد إدريس بن عبد الله وهو إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .....زد على ذلك أن سيدي يحيى وأخاه سيدي علي لما قدما إلى هذه البلاد نزلا على قبائل بربرية وتزوجا منها، وما زالت أسر من تلك القبائل مختلطة مع تنواجيو إلى اليوم، فأنى لنا أن نتبرأ ممن نعتز بالعلاقة معه، سبحانك هذا بهتان عظيم.

بيان تناقض النسابة الحسن بيدي

ليس الهدف من وضع هذا العنوان هنا هو مجرد التشهير بالحسن بيدي ولا الطعن في نسبه إذا ما ثبت ولا نسب غيره كما قد يتوهمه البعض، فلا شيء والحمد لله يدفعنا لذلك، ولا عداوة ولا ضغائن بيننا معه، فهو وإن كان قد تجاوز في حقنا وظلمنا كما ظلم غيرنا فإنه مع ذلك يبقى فردا من أفراد المسلمين له ما لكل مسلم من الحقوق علينا، ولو لم يكن الذب عن الأعراض واجبا لما احتجنا إلى كتابة هذا الرد، لأن كل ما قاله عن تنواجيو أو غيرهم من القبائل لا يعدو كونه صرخة في واد، وإنما الذي قصدناه هو التنبيه على ما شاب عمله من خلل معيب تمثل في انتقائه للنصوص واجتزاءه لكلام المؤرخين خدمة لهدفه ودعما لتوجهه القائم على الرغبة الشخصية في الغض من مكانة الآخرين والطعن في أنسابهم فقد أجهد نفسه في محاولة التوفيق بين أقوال المؤرخين المتعارضة حول عقب صالح بن عبد الله ونسبه ونسبت ملوك غانة إليه، وركب لذلك كل صعب والتمس له كل الأعذار وأدلى بكل المبررات، في حين أنه تجاهل ما كتبه جمهور المؤرخين والنسابين المغاربة عن عقب الإمام أحمد بن إدريس وإخوته، واكتفى بما استنتجه هو مما كتبه ثلاثة

من المشارقة (الفخر الرازي ، وابن عنبة ، وضامن بن شدقم)، لو كانت كتبهم محققة ومطبوعة في بلد غير إيران لكان التحفظ عليها واجب لبعدهم عن المغرب وأهله، فما بالك بها وقد حققت وطبعت في إيران، ومن المثير للسخرية والعجب اعتماد الحسن بيدي على مراجع هذا حالها وأصحابها أقروا بأنهم أخذوا جل المعلومات التي ضمنوها هذه الكتب من رجال شيعة وهو السني المحارب لما عند أهل السنة من البدع والخرافات -وهذا عمل جليل يذكر فيشكر- إلا أن الشيء الذي يصعب فهمه هو اعتماد هذا السني على هذه المراجع وهو الذي عقد بابا في كتابه لانحرافات الشيعة فهل من المنطقي أن تقتصر انحرافات الشيعة على القول بتحريف القرآن وتكفير الصحابة والغلو في آل البيت (الذين لهم خؤولة من الفرس) ويسلم من هذه الانحرافات التاريخ وعلم الأنساب، فما أظن عاقلا يصدق إمكانية وقوع ذلك.

وأستسمح القارئ الكريم في إلقاء نظرة على هذه المراجع لمعرفة قيمتها العلمية والتعرف على بيئة وفكر ومعتقدات أصحابها، لكي تتضح الصورة أكثر، وليس الغرض هو مجرد الحشو فذلك قد يكون من الأمور المعيبة إذا لم يقتضي المقام اللجوء إليه، وإنما الغرض عندي هو لفت انتباه القارئ الكريم إلى ما عرف عن الشيعة عبر التاريخ من التزوير والتحريف فيما يزعمون سلامته من تصرفاتهم، فما بالك بهم وقد صرحوا بتصرفهم في هذه المراجع كما سنرى لا حقا، هذا إضافة إلى مسألة أخرى ينبغي أن لا تغيب عن أذهاننا ونحن نقرأ وندرس المراجع التي لمستها أيدي هؤلاء، وهي موقف الشيعة من الإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما بسبب تنازله لمعاوية بن أبي سفيان، ولعلنا نستحضر أن ما تعرض له الأدارسة من الإبادة والتشريد على يد العبيديين الشيعة وعمالهم على إفريقيا والمغرب كان أضعاف ما نالهم من الأمويين والعباسيين معا، فإذا عرفت ذلك أيها القارئ الكريم سهل عليك فهم السبب الموجب لهذا العرض.

وأبدأ بإمام المتكلمين فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني الأصل ولد بالري سنة ٥٤٣ هـ ، تلقى العلم عن أبيه بالري وبعد ذلك سافر لطلب العلم واشتغل بالعلوم الحكمية وسافر إلى خوارزم وما وراء النهر ، وتوفي بهرات من إيران سنة ٦٠٦ هـ أما كتابه هذا فقد قال عنه محققه مهدي الرجائي الشيعي : ومن العجب أنني لم أعثر على ذكر اسم الكتاب في تآليفه وتصانيفه مع أنه ذكر له ما يقارب من مائة مصنف وتأليف في العلوم المختلفة، ولم يذكروا أرباب التراجم -كذا كتب- هذا الكتاب ولا عثروا عليه، وقد وفق الله المولى الجليل آية الله العظمى المرعشي النجفي في العثور عليه والوقوف على وجود الكتاب في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث في اسطانبول ....ثم طلب مني القيام بتحقيق الكتاب فقمت بتحقيق الكتاب مع الاستمداد من إرشاداته القيمة ....

أما ابن عنبة فهو أحمد بن علي بن الحسين .... الموسوي من نسل موسى الجون بن عبد الله الكامل رحمهما الله، حجازي الأصل انتقل جده السابع محمد بن يحيى بن عبد الله من الحجاز إلى العراق، ولد ابن عنبة ببلدة الحلة من العراق في حدود سنة ٧٤٨ هـ ، سافر إلى بلاد فارس سنة ٧٧٦ هـ ، وزار سمرقد وهرات ... وتجول في أكثر المدن العراقية والإيرانية لتحصيل علم النسب وتجميع المشجرات إلى أن استقر ببلدة كرمان من إيران وتوفي بها سنة ٨٢٨ هـ ، قال عنه عباس القمي سيد جليل علامة نسابة صهر السيد تاج الدين ابن معية النسابة شيخ الشهيد الأول وتلميذه، كان من علماء الإمامية بل هو من عظمائها، وقال عنه المرعشي: كان علامة جليلا نسابة ثقة .... وكان من عظماء علماء الامامية ....وكتابه عمدة الطالب الصغرى الذي بحوزتي نسخة منه محقق من قبل مهدي الرجائي أيضا ومطبوع في مكتبة آية الله المرعشي أيضا وقد قال محققه مهدي الرجائي أنه اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ اثنتان منها مخطوطتان تعودان لمكتبة المرعشي والثالثة

نسخت بخط مرتضى الزبيدي في مكتبة القاهرة وقد شك البعض في كونها عائدة إلى هذا الكتاب كما قال المحقق نفسه.

أما ضامن بن شدقم فهو ضامن بن شدقم بن زين الدين علي من ذرية الحسين بن علي رضي الله عنهما ولد بالمدينة ولما نشأ سافر إلى العراق وبلاد فارس لطلب العلم فجمع بها أنساب الطالبيين وورد المشهد الحسيني ...ومضى إلى خراسان ودخل المشهد الرضوي .... ثم رحل إلى أصفهان ثم تنقل بين المدينة والعراق وأصفهان ، وفي سنة ١٠٦٩ هـ رأى بأصفهان شجرة قديمة جامعة شاملة – كما قال – لنسل السبطين الحسن والحسين عند السيد منصور بن علي بن عقيل الموسوي الحسيني الكربلائي فدونها وربما حصل منه سهو في ترتيب الأسماء والقصص لكثرة تشعبها على حد زعمه ، ثم توفي بهرات من بلاد فارس ، قال عنه محقق كتابه هذا كامل سليمان الجبوري بعد التنويه بالكتاب وصاحبه ... فقد توارث مؤلفه علم الأنساب أبا عن جد وقام بجولات ميدانية واسعة جاب فيها شرق الجزيرة العربية والعراق وإيران والهند ومكث فيها حقبة زمنية طويلة فاطلع على من سبقه في هذا العلم وما كتب وصنف فيه .....وعلى الرغم من أن أكثر المهتمين بالتراث العربي ينقلون عن بعض نسخه، لا أعلم أن أحدا تصدى أو أقدم على تحقيقه مع شدة الحاجة إليه، ولعل ذلك يعود إلى عدم تيسر الحصول على نسخة كاملة منه أو سهولة الحصول على أجزاءه المتفرقة هنا وهناك واضحة الخط متقنة الضبط.

ثم قال عندما انتهيت من جمع المعلومات عن أماكن وجود هذا الكتاب القيم وحصلت على صور مخطوطاته آلمني أشد الألم أن يكون على هذه الحالة المؤسفة من توزع الأشتات وتناثر القطع وتفرق الأجزاء، وكان حصيلة الجهد الجهيد الذي بذلته في هذا السبيل نسخة كاملة من الكتاب تتكرر أحيانا وتنفرد أحيانا أخرى

لكنها متنوعة الخطوط ومتفاوتة الجودة ومختلفة الشأن، منها ما هو بخط المؤلف ومنها ما هو منقول من أصل المؤلف ومنها ما هو مكتوب من قبل ناسخين لم يدققوا النظر ولم يحسنوا القراءة فصحفوا وحرفوا وشوهوا الأصل إلى أبعد الحدود ونتيجة لهذا التنوع الكبير في أجزاء الكتاب وقطعه المتفرقة قسمناه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول : ما كان مكتوبا بخط المؤلف، وهي نسخة مكتبة السيد محمد مشكوه مهدات إلى مكتبة جامع طهران، ومما يظهر أن هذه النسخة كانت في الأصل أوراقا ثم تبعثرت وتفرقت فصارت أشتاتا ، وحين جمعت لتجليدها حدث خلط في جميع الأوراق فتقدم بعضها وتأخر البعض الآخر وضاعت منها أوراق كثيرة شملت الجزء الأول كله تقريبا عدا المقدمة وبعض الأوراق، كما شمل الفقدان بعض الأوراق من الجزء الثاني ....إضافة إلى ذلك فهي بخط رديء مطموسة بعض الأسطر والكلمات والهوامش، ويبدو أن بعضها أضافها المؤلف إلى الكتاب بعد مدة من تأليفه، كما أن هناك فراغات في بعض المواضع أبقاها بياضا ليملأها في المستقبل، ثم قمت بتفريق أوراقها ورقة ورقة ثم جمعتها من جديد على ضوء النسخ التي حصلت عليها والتي كانت قد نقلت عنها... وجعلتها أصل عملي في التحقيق،... بعد هذا التقسيم والحالة هذه لا بد من البدء أولا بنشر الجزء الأول المختص بنسب أبناء الإمام الحسن السبط بن علي بن أبي طالب وقد رجعت في نشره إلى نسختين :

الأولى: وهي التي بخط المؤلف .... والذي بقي منها لهذا الجزء ٢٢ ورقة متفرقة فقط قد تكرر بعضها وشطب قسم منها وهي تحتوي على صفحات من مقدمة الكتاب وصفحة من وسطه اهـ

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء أعني الجزء الأول من الكتاب الذي ضاعت جل أوراقه وما بقي منها تم العبث به هو الجزء الخاص بنسب أبناء الحسن بن علي رضي الله عنهما أما الجزء الثاني الخاص بنسب أبناء الحسين بن علي رضي الله عنهما فقد سلم من هذا العبث، وفي ذلك ما فيه .

وقد ذكر المحقق تحت عنوان منهج المؤلف في تأليف الكتاب: أن المؤلف يتصرف في السلاسل التي يتوصل إليها بالزيادة والنقصان وأنه كان يأخذ بمبدإ العمل بنسخة الزيادة، وذكر أنه كان عندما تختلط عليه الأوراق أو المعلومات التي كانت تختلط عليه كثيرا يشير إلى ذلك بقوله اختلطت علي الأوراق أو نسيت.

وتحت عنوان وقفات مع المؤلف قال: إن المؤلف تصرف كثيرا بالنصوص التي أخذها من المصادر فجاء بعضها مبتورا لا يفي بالغرض، وقد أكملنا نواقصه من المصادر التي أخذ منها... وآخر لا يمكن فهمه لارتباك جمله وكلماته، وآخر أخذ بمعناه دون لفظه، وآخر يبدو أنه لم يهتد لقراءته فاجتهد بكتابته كما فهمه، كما اجتهد بإكمال نقصه بما رآه مناسبا، فجاء بشكل لا يفي بالغرض يختلف عما في مصدره، وعن الحقيقة التي توخاها صاحبها، هذا ما وجدته بالنسخة المكتوبة بخطه، وهناك فجوات وسقط كثير وبياض بين ثنايا الكتاب تمكنت أن أملأ بعضها وأسد نقصها مما توفر لدي من مراجع ومعلومات.

هذه هي المراجع التي اعتمد عليها الحسن بيدي فيما ذهب إليه من الطعن في نسب المنتسبين إلى الإمام أحمد بن إدريس، هذا حالها كما رأيت وهؤلاء هم أصحابها مولدا ونشأة وفكرا، ولعلك تدرك معي أيها القارئ الكريم أن أبرز سمة لتناقض الحسن بيدي هو اعتماده على هذه المراجع التي لم يرد في أي واحد منها ذكر لغانة ولا لملوكها من بني صالح، وإليك أمثلة أخرى من هذه التناقضات :

في ج ٣ / ٢١٧ من كتابه تاريخ بني صالح وتحت عنوان تحريم الطعن في نسبة من انتسب إلى أهل بيت الرسول ﷺ بغير حق كتب الحسن بيدي : إن الله شرف آل محمد ﷺ بمنزلة عظيمة اختصوا بها لا ينازعهم فيها منازع ولا يدفعهم عنها مدافع فهو شرف لا يوجد في غيرهم البتة، لذلك كثر الطاعنون في نسبة من ينتسبون إلى هذه السلالة المباركة كما كثر المشككون فيهم والمشوشون عليهم الذين شغلوا أنفسهم ليلا نهارا بالطعن في أعراض أهل البيت مع مالهم من حق على المسلمين، فنقول لهؤلاء:... ارجعوا إلى الأدلة الشرعية على تحريم الطعن في الأنساب عموما فما بالكم فيمن يطعن في الذين ينتسبون إلى أفضل مخلوق وجد على ظهر الأرض، ثم نقل كلام شيخه – كما زعم – الوادعي في كتابه المصارعة: الناس مصدقون في أنسابهم ولا يجوز لنا أن نطعن في نسب أحد وإن كنا متأكدين أنه قد ادعى أناس أنهم من أهل بيت النبوة وليسوا من أهل بيت النبوة لكننا لا نريد أن نرتكب كبيرة فالرسول ﷺ يقول : (اثنتان في الناس هما بهما كفر: الطعن في الأنساب والنياحة على الميت).

قلت: لا أعتقد أن الحسن بيدي راجع كتابه بعد انتهائه من جمع مادته من المراجع التي اعتمد عليها، وفراغه من معركة الاجتهاد لاستنباط الأحكام التي توصل لها قبل طباعته وإخراجه، وإلا لما كان له أن يحرج نفسه بإدراجه هذا الكلام المناقض لما ألف هذا الكتاب من أجله، اللهم إلا إذا كان لا يدرك معنى هذا الكلام وهذا أمر مستبعد جدا، فالحسن بيدي طالب علم جيد ويعرف معاني الألفاظ العربية، حتى لو رأى البعض أن العربية ليست لغته الأم فإنما العربية اللسان، لقد طعن الحسن بيدي في نسب كل القبائل التي تواتر الناس على الاعتراف لها بالانتساب لآل البيت وخص وعم، ونسي الأدلة الشرعية على تحريم الطعن في النسب، وتناسى كلام شيخه الوادعي الذي نقله عنه، أعاذنا الله من اتباع الهوى.

وفي ج ٤ /١٠ من كتابه هذا وتحت عنوان تحقيق نسب بني صالح ملوك غانة ومالي من بلاد السودان قال الحسن بيدي: إن منهجي في هذا الموضوع أن أنقل للقارئ الكريم ما كتبه النسابة والمؤرخون عن نسب صالح أبو قبيلة بني صالح، ومن نسبه منهم لموسى الثاني مباشرة فجعله من صلبه ومن ذكر منهم أنه حفيده فقال هو صالح بن عبد الله بن موسى الثاني ومن جمع منهم بين الأمرين فتارة يذكره بصفته ابنا وتارة يورده بصفته حفيدا، ولا تعارض بين الأمرين، ثم نذكر من اقتصر منهم على ذكر عقبه في المشرق ولا يعلم له عقبا سواه، ومن اقتصر منهم على ذكر عقبه في السودان بالمغرب ولا يعلم له عقبا سواه، ومن حقق ودقق فجمع بين العقبين وبين أنه لا تعارض بين الأمرين لأن مؤرخي المشرق درايتهم بأهل المشرق أقوى من درايتهم بأهل المغرب والعكس صحيح، ومهما يكن فإن نسب بني صالح في المغرب هو الأشهر والمعروف عند المؤرخين على الإطلاق اهـ .

قلت: تأمل معي أخي القارئ هذا الكلام، الخلاف في نسب صالح لا يضر، ولا أعرف السبب هل هو كون صالح والد ملوك غانة وهذا يدفع عنه كل شبهة قد تثار حول نسبه، أم سبب ذلك يعود لكون صالح هذا خراسانيا أعقب في عائلة خان التي ستنتقل بقدرة قادر إلى غانة لتصبح كان، أم أن مرد ذلك لشيء آخر لم يطلعنا عليه الحسن بيدي، ثم إن ذكر بعض المؤرخين لعقب صالح في المشرق واقتصارهم عليه وإهمالهم لعقبه في السودان في المغرب لا يمكن أن يكون سببا للشك في وجود عقب له في السودان لكون مؤرخي المشرق درايتهم أقوى بأهل المشرق من درايتهم بأهل المغرب كما قال الحسن بيدي، لكن هذه القاعدة حسب ما هو واضح من خلال الأحكام التي حكم بها على القبائل الأخرى خاصة بعقب صالح ولا تتعداهم إلى غيرهم، فعقب الإمام إدريس في المغرب الأقصى أدرى به مؤرخوا المشرق، ولا يقبل كلام مؤرخي المغرب فيه.

ثم قال في الصفحة : ١١ ولا زال اسم صالح حتى اليوم يطلق على فروع من بني صالح في منطقة أزواد بمالي وفي الجزائر وليبيا ومصر، وإن كنت لا أرغب في كتابة نبذة حول هذا الموضوع إلا بعد استكمال الحصول على المخطوطات والوثائق المتعلقة بذلك اهـ.

قلت : لقد ضجر الحسن بيدي من كثرة الأدعياء وسخر من حججهم وردها واحدة واحدة، وزعم أن آل البيت ليسوا بهذه الكثرة وإنما هم قلة قليلة، لكنه نسي ذلك عندما أراد الاستدلال على وجود عقب لصالح فزعم أنهم موجودون في معظم دول شمال وغرب إفريقيا مع اعترافه بأنه لم يستكمل الحصول على الوثائق والمخطوطات المتعلقة بهم، ومع ذلك حكم بأن كل هذه الفروع التي تحمل اسم صالح تنتمي لصالحه هذا وكأنه لا يوجد في هذه الدنيا من تسمى باسم صالح غير صالحه، ولعله جهل أو تجاهل وجود هذا الاسم في المغرب الأقصى وهو صالح بن عبد الله عند ابن حوقل، أو صالح بن طريف عند غيره من المؤرخين البرغواطي – ويقال إنه من ولد شمعون بن يعقوب بن إسحاق عليهم السلام ، الذي سافر إلى العراق ودرس فيها وعاد إلى قومه وادعى النبوة ودعا قومه لاتباعه، وشرع لهم دينا جديدا، ذكر ذلك جماعة من المؤرخين منهم البكري وابن حوقل وغيرهما، قال ابن حوقل في المسالك والممالك الصفحة : ٥٦... وذلك أن رجلا بربريا كان يعرف بصالح بن عبد الله دخل العراق ودرس شيئا من النجوم وصلحت منزلته فيها إلى أن قوم الكواكب وعمل التقاويم والمواليد وأصاب في كثير من أحكامه وكان له حظ حسن وفهم بأطراف من العلوم وعاد فنزل بينهم وكان بربري الأصل مغربي المولد مسطعا بلغة البربر يفهم غير لسان من ألسنتهم، فدعاهم إلى الإيمان به وذكر أنه

نبي ورسول مبعوث إليهم بلغة البربر واحتج بقوله تعالى: (﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾[١٢] وأنه هو المقصود بقوله تعالى : (﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[١٣]

وذكر البكري في المسالك والممالك ج ٢ / ٨٢١ من عقب صالح هذا من اسمه عبد الله أبو الأنصار، وصفته : أفطس شديد أدمة الوجه كما ذكر المؤرخون، وهؤلاء بلا شك أقرب لشمال إفريقيا وغربها، وإذا ما أطلقنا العنان للاحتمال فإن احتمال وجود عقب لهم في شمال وغرب إفريقيا أقرب للقبول من احتمال استقدام أحد آخر من خراسان.

وفي الصفحة: ١٢ وتحت عنوان بيان ومناقشة لعمود نسب صالح بن عبد الله كتب الحسن بيدي بعد أن ذكر الخلاف في أبناء موسى الثاني قال قلت : وقد زاد فخر الدين الرازي رحمه الله في المعقبين من أبناء موسى الثاني ثلاثة فكان بذلك أكثر تحقيقا من الذين قالوا إنهم سبعة فقط، وهؤلاء الذين زادهم فخر الدين الرازي رحمه الله ونقل الاتفاق على بقاء عقبهم قد نص البعض الآخر على انقراضهم، فدل ذلك على أن الشخص قد يعد من المنقرضين عند البعض لعدم وقوفهم على تسلسل عقبه، ثم علم عقبه عند آخرين فيعد من المعقبين ويثبت عقبه وذلك إذا تكافأ الطرفان في العدالة وقدم الزمان اهـ.

قلت: إن الثلاثة الذين زعم الرازي بقاء عقبهم من أبناء موسى الثاني ونص آخرون على انقراضهم لا يمكن أن يتطرق الشك إلى إمكانية انقراض عقبهم لكونهم من عقب موسى الجون رحمه الله حسب المعايير التي وضعها الحسن بيدي، أما لو كانوا من أبناء إدريس رحمه الله فالأمر جد وارد بل ومؤكد

---

(١٢) سورة إبراهيم، الآية ٤

(١٣) سورة التحريم، الآية ٤

أما ما اعتذر به عن زعم البعض انقراض هؤلاء الثلاثة بقوله : فدل ذلك على أن الشخص قد يعد من المنقرضين عند البعض لعدم وقوفهم على تسلسل عقبه، ثم علم عقبه عند آخرين فيعد من المعقبين ويثبت عقبه، فلا يتوهم متوهم أن هذا العذر قابل للتعميم، فهو محصور بالنص عليه من قبل المؤرخ والنسابة الحسن بيدي في عقب موسى الجون رحمه الله ومتسلسل في أحفاد موسى الثاني وفي أبناء صالح وذرية ابنه عبد الله كان أو خان لا غيرهم.

ثم قال في الصفحة: ١٤ قد يفهم مما تقدم ومما سيأتي وما هو مصرح به عند بعض النسابة أن عبد الله وصالح وإدريس إخوة، وأن عبد الله خلف ابنين هما صالح وإدريس، هذا فهم سليم ورأي وجيه إلا أنه يعارض بأمور :

أولا : أنهم لما تكلموا عن عقب صالح بن موسى الثاني ذكر بعضهم أن عقبه من ابنه محمد وما سواه في (صح)

ثانيا : أن الذين اعتبروهما أخوين له وأنهما أعقبا وأن عبد الله أعقب لكن عقبه انقرض لم يستطيعوا أن يبينوا عقبه الذي بزعمهم انقرض، فكان الأولى والأجدر بهم أن يقولوا أما عبد الله بن موسى الثاني فأعقب من ابنه فلان وفلان لكنه انقرض.

قلت: وهل استطاع ضامن بن شدقم أن يبين عقب الإمام أحمد بن إدريس الذي زعم انقراضه، بل إنه اكتفى بالقول إن أحمد مات منقرضا، وقبل الحسن بيدي هذا القول وأخذ به ونفى بسببه نسب من انتسب إلى الإمام أحمد، بينما اعترض على قول مماثل له في عقب عبد الله بن موسى الثاني فما السبب يا ترى.

ثم قال في الصفحة : ١٧ بعد أن نقل كلام ابن حزم في عقب عبد الله بن موسى وأنه كثير جدا، قال: فالملاحظ أنه -يعني ابن حزم- ذكر أن عقب عبد الله بن موسى الجون كثير جدا، ثم لما شرع في بيان عقب عبد الله بن موسى الجون

اختصر على ذكر البعض وأغفل الجل، فعبد الله أبي الكرام أعقب من خمسة واختصر -كذا كتب- ابن حزم رحمه الله على اثنين منهم اهـ .

قلت: إهمال ابن حزم رحمه الله لجل عقب عبد الله بن موسى الجون لا يعد دليلا على انقراضهم ولا عدم وجود عقب لهم كما يرى المؤرخ الحسن بيدي، بينما يعد الحسن بيدي إهمال ابن حزم لستة من أبناء إدريس بن إدريس دليلا قاطعا على عدم وجود عقب للإمام أحمد بن إدريس وحده من بين هؤلاء الستة، فهل لا بين لنا بيدي العلة في ذلك.

ثم قال في الصفحة: ٢١ وما ذكره السيد أبو الغنائم الزيدي الدمشقي النسابة في كتابه الأنساب من أن عقب صالح بن موسى الثاني من رجل واحد هو محمد، فيجاب عنه بأن محمد بن صالح هو الذي ولد بدمشق واستقر بعد خروجه من الحبس في الحجاز وترك عقبه هناك، وقد تم سجن أبيه صالح من قبل ونفي خارج الشام والجزيرة العربية إلى خراسان وتزوج هناك أثناء إقامته في المنفى من قبيلة خان الشهيرة ولقب أبنائه بلقب أخوالهم، ثم هاجروا من خراسان مرورا بدمشق إلى أن وصلوا غانة فكان لهم بها ملك حيث حرف لقبهم من خان إلى كان، فكان من الطبيعي أن يخفى على أبي الغنائم أن لصالح بن موسى أبناء آخرين غير محمد لأنهم ولدوا خارج بيئته وأقاموا في أقصى المغرب فكان بينه ولبنهم بعد المشرقين اهـ.

قلت: من الطبيعي عند الحسن بيدي أن يخفى على أبي الغنائم الدمشقي أن لصالح بن موسى أبناء غير محمد لأنهم ولدوا خارج بيئته وأقاموا في أقصى المغرب، مع أن جد هؤلاء الأبناء عبد الله خان أو كان ولد في خراسان ومر بالشام قبل أن يلتحق بغانة حسب رواية الحسن بيدي، وبالمقابل -وحسب ما يرى الحسن- فليس من الطبيعي أن يخفى على ضامن بن شدقم أو الميركي أن للإمام أحمد بن الإمام

إدريس عقب في أقصى المغرب، وكأن أبناء الإمام أحمد ولدوا في بيئة ضامن أو الميركي أو أقاموا بها.

وفي الصفحة : ٧٠ وتحت عنوان ما كتبه المعاصرون عن بني صالح قال الحسن بيدي: وكتب العلامة مولاي إدريس الفضيلي عن بني صالح في ختام كلامه عن عقب موسى الجون النص التالي: فهذه شعب هذا الفرع المبارك وقد تشعبت منهم شعب كثيرة في أقطار متباينة، وذكر أماكن تواجدهم وذكر منها غانة اهـ .

قلت: سبحان مقلب القلوب والأبصار هذا مولاي إدريس الفضيلي الذي قال عنه الحسن بيدي إنه خالف كل المؤرخين وذكر لأحمد بن إدريس عقبا وأنه لا يوثق بكلامه لكونه دعي بن دعي ووصفه بالكذاب، عند ما ذكر وجود عقب لموسى الجون في غانة أصبح علامة يوثق بقوله ويستشهد به فما هذا العبث.

وفي الصفحة: ١٠٤ وتحت عنوان خلاصة تحقيق نسب بني صالح ملوك غانة... كتب الحسن بيدي رفعا للبس ودفعا للتعارض الظاهر بين النسابين والأئمة والمؤرخين الذين تناولوا نسب الشرفاء الصالحيين بالبحث والتدقيق نورد لك ذكر آرائهم مجملة بعد أن قدمناها لك مفصلة ... ثم ذكر الخلاف الحاصل حول صالح هل هو صالح بن عبد الله بن موسى أو هو صالح بن عبد الله بن الحسن ، أو هو صالح بن موسى بن عبد الله الساقي، أو هو صالح بن عبد الله بن موسى الثاني، أو هو صالح بن يوسف بن محمد الأخيضر، أو صالح بن إسماعيل بن يوسف، ثم قال ومما يترتب على الخلاف حول نسب بني صالح أنهم إذا كانوا من بني الأخيضر فهم الطبقة الأولى من طبقات الأشراف الأربعة الذين حكموا مكة .... أما إذا كانوا من الموسويين فهم من الطبقة الثانية ... كما يترتب على الخلاف أيضا أنه من انتسب منا آل بني صالح إلى موسى الجون وذلك بأن اطلع على إحدى السلاسل دون الأخرى أو اطلع على جميعها ولم يعرف الراجح منها لا يعتبر دعيا ولا منتسبا

لغير أبيه وذلك لسببين أولهما أن هذه السلاسل جميعها ترجع إلى أب واحد وهو موسى الجون، ثانيها أنه ما من سلسلة من هذه السلاسل إلا ونص نسابون ومؤرخون عليها اهـ.

قلت: إن محاولة رفعه للبس ودفعه للتعارض الحاصل بين النسابين والأئمة والمؤرخين حول الشرفاء الصالحيين بما زاد اللبس وشعب التعارض يدعو للشفقة على الحسن بيدي ويوضح ازدواجية المعايير التي ينتهجها، فاللبس مرفوع والتعارض مدفوع عن نسب بني صالح الذين تشعبت الأقوال في نسب أبيهم صالح حتى بلغت سبعة أقوال للمؤرخين والأئمة والنسابين، وفي الحين ذاته يكون هذا اللبس واردا بالنسبة بعقب الإمام أحمد بن إدريس الذي لم يرد خلاف بين النسابين والأئمة والمؤرخين حول سلسلة نسبه إلى علي بن أبي طالب ولم يقع تعارض ولا اضطراب في نسب من انتسب إليه من تنواجيو أبناء سيدي يحيى فسلسلة نسب سيدي يحيى منذ قدم إلى هذه البلاد محفوظة يتوارثها الأجيال ولم يقع فيها تغيير ولا تبديل، فبأي منطق لدى العقلاء يكون الطعن واردا في حق من لم يقع خلاف معتبر في أصوله ولا في فروعه ويكون ذلك منتفيا بل ومستحيلا في حق من وقع اضطراب في أصوله وحصل خلاف في فروعه أترك الحكم للقارئ الكريم.

وفي الصفحة : ١٢٤ وتحت عنوان نزوات النسابين البيضان كتب الحسن بيدي قائلا: وقد استخلصت من خلال دراستي لبحث ابن عمنا لمهابه بن محفوظ أمورا منها:

أن نزوات النسابين البيضان وخصوصا الزوايا لا حدود لها فهي تبع للهوى تميل معه حيث مال، ومنها أن الورع عندهم لا يشمل الأنساب فالخوض فيها بالكذب أحل عندهم من الخوض في ماء البحر، ثم ذكر كمثال على ذلك ما كتبه المختار بن حامد رحمه الله في موسوعته ممالك السودان عن نسب بعض الأسر

الزنجية التي نسبها إلى بعض الصحابة وآل البيت، ثم قال: ولو لم يكن في موسوعته من الأنساب الكاذبة إلا هذه النماذج الثلاثة لكفتنا للتدليل على أن الخوض في الأنساب من غير بينة ولا برهان وعدم تحري الصدق والأمانة هي السمة البارزة لنسابة البربر أو ما عرف بالزوايا في بلدنا موريتانيا، فكيف سمح له عقله وضميره وفكره بأن ينسب زنوجا صرحاء إلى حمزة عم رسول الله .

وفي الصفحة : ١٢٥ ذكر من ذرية الشريف سيدي الياس إحدى الأسر المعروفة في البلد من شريحة الفنانين، وقال إن أحد أبنائها قدم عليه وهو جالس مع حمدا بن التاه وأن حمدا قال له سلم على ابن عمك وأن هذا الشخص ذكر أنه يوجد عند بعض أعيان تشمشة ما يفيد بنسبتهم لآل البيت ولم ينكر عليه حمدا.

قلت: يكفي لسقوط كلام الحسن بيدي وعدم مصداقيته عند العقلاء هذا التعميم الجائر الذي يحمل ضمنيا تزكيته لنفسه، فكل نسابة الزوايا كذابون تدفعهم النزوات وليس لهم حظ من الورع، والحسن بيدي وحده هو الصادق الورع، وجهل الحسن بيدي أن ما حمل نسابة الزوايا على تصديق الناس فيما ادعوه من أنسابهم إنما هو محض الورع والخوف من الوقوع في الوعيد الوارد في من طعن في أنساب الآخرين ومعرفتهم بأن نفي نسب قوم محتمل الثبوت لا يقل جرما ولا إثما عن إثبات نسب محتمل النفي، وكلام شيخ الحسن بيدي الوادعي الآتي ذكره في ترجيحه لقبول دعوى المدعين وإن كانوا كاذبين على الوقوع في كبيرة الطعن في الأنساب خير ما يرد به عليه.

أما ميله إلى إثبات نسب الأسرة السالفة الذكر بما ذكره أحد أعيان الزوايا واعتباره سكوت زاوي آخر دليلا وحجة فلا أعرف بما يوصف بعد حكمه على الزوايا بالكذب والتزوير، هل هو من نزوات المؤرخين الصادقين الأثبات الورعين أم من نزغات الشياطين.

وفي الصفحة : ١٣٦ نقل الحسن بيدي ما كتبه أبول مارتي عن موديات أولاد أمبارك وعلق قائلا : إن أبول كتب عن موديات أولاد أمبارك معلومات مغلوطة تلقاها شفهيا من غيرهم قصد الإساءة إليهم وكان الأجدر به مادام يعتمد الروايات الشفهية كمصدر للأنساب أن ينقل نسب موديات من عندهم وليس من غيرهم، فهم أدرى بنسبهم من غيرهم والناس مؤتمنون على أنسابهم اهـ .

قلت: وكان الأجدر بالحسن بيدي أن يسأل تنواجيو عن نسبهم فهم أدرى بنسبهم من غيرهم، اللهم إلا إذا كان الحسن بيدي لا يرى شمول اسم الناس لغير أبناء صالح.

وبعد نقله لكلام ابن عنبة عن عقب صالح ابن موسى الثاني وقوله إنه أعقب من ابنه محمد وما سواه في (صح) قال الحسن بيدي: ثم إن ابن عنبة رحمه الله جعل نسل صالح من ابنه محمد والباقي في (صح) ..... وقد فات على ابن عنبة أن لمحمد بن صالح ابنا رابعا فمن باب أولى أن يفوته من ليس في مكانه ولا زمانه اهـ .

قلت: ومن باب أولى أن يفوت على الميركي وضامن بن شدقم أن لأحمد بن إدريس أبناء في أقصى المغرب، لأنهم ليسوا في مكانهم ولا زمانهم، وقد كان من اللازم على الحسن بيدي أن يلتمس للآخرين ما التمسه من الأعذار لأبناء محمد بن صالح، لأن ذلك هو الذي تقتضيه الموضوعية ويمليه الإنصاف، إلا أنه تنصل من كل ذلك واختار الذهاب في طريق آخر قد لا يكون سالكا، فقبل حكم مشرقي على مغربي، ورفض حكم مشرقي على مشرقي مثله.

وقفة مع غانة وملوكها

قد تقدم لنا فيما نقلناه للقارئ الكريم أن الحسن بيدي نفى نسب كل القبائل التي تدعي الشرف في هذه البلاد ، واعتبر أن دعواها الانتساب لآل البيت إنما هو محض افتراء، وأنه بذل كل ما بوسعه لإثبات انتساب بني صالح ملوك غانة إلى هذه الدوحة الكريمة، بل وصرح أن كل الشرفاء في هذا البلد مدعون كذابون ومزورون، وأن الاستثناء الوحيد من ذلك هو ما ادعاه هو لأسرتي كان وكيتا.

ودون أن نتعرض لنفي أو إثبات نسب ملوك غانة من بني صالح وعقبهم أو غيرهم من الإخوة الزنوج الذين يزعمون الانتساب لآل البيت أو إلى أصول عربية أخرى، خوفا من الوقوع فيما ينجر عن ذلك من المحاذير الشرعية، لاحتمال وجود عقب لبعض الأشراف وغيرهم من العرب ممن دخلوا هذه البلاد مجاهدين فاتحين أو تجارا ممتارين، فقد ذكر المؤرخون والرحالة الذين زاروا هذه البلاد أو نقلت إليهم أخبارها وجودا لبعض التجار العرب القادمين من المشرق العربي وآخرين من مصر وسجلماسة في بلاد السودان (غانة وأوداغست) في وقت مبكر من تاريخ دخول الإسلام إلى هذه البلاد، وقد ذكر أبو عبيد البكري في كتابه المسالك والممالك وجودا لمجموعات من ذرية الجيش الذي كان بنو أمية أنفذوه إلى غانة في صدر الاسلام ، فقال في ج ٢ / ٨٧٧ : وببلاد غانة قوم يسمون بالهنيهيين من ذرية الجيش الذي كان بنو أمية أنفذوه إلى غانة في صدر الإسلام، وهم على دين أهل غانة إلا أنهم لا ينكحون في السودان ولا ينكحونهم، فهم بيض الألوان حسان الوجوه ، وبسلى أيضا قوم منهم يعرفون بالفامان، وهذا ما يستدعي منا التوقف عن نفي وجود عقب يعود لأصول عربية في غانة أو غيرها من بلاد السودان، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة قبول كل دعوى بهذا الخصوص قبل التثبت من صحتها،

خاصة الدعاوى الجديدة التي مضى على أصحابها عدة قرون وهم يجهلون نسبهم أو يخفونه.

بيد أن إصرار الحسن بيدي على إثبات نسب ملوك غانة ونفيه لما سواهم من سكان هذا الحيز الجغرافي يدفعنا إلى استحضار الأخبار الواردة في المصادر التاريخية عن دولة بني صالح في غانة لاستنطاقها والوقوف على ما تحمله من دلالات، وحينما نعود إلى هذه المصادر نلاحظ أن هناك أمورا تسترعي انتباه القارئ وتثير تساؤل الباحث بعضها مرتبط بالأشخاص (الملوك) أنفسهم، والبعض الآخر مرتبط بالزمان والمكان، تجعلنا بحاجة إلى استجلاء ما اكتنف هذه الأخبار من غموض وما اعتراها من اضطراب، وإليك أيها القارئ الكريم بيان ذلك.

أولا: فيما يتعلق بالأشخاص ونلاحظ بهذا الخصوص:

١- أن الحسن بيدي في محاولة منه لوجود ما يدعم طموحه في إثبات نسبت ملوك غانة إلى صالح بن عبد الله لجأ إلى البحث عن خيط يربط ما بين خراسان وغانة فقال في ج ٤ / ٣١ إن يونس الشيخ إبراهيم السامرائي ذكر وجودا للعباسيين في أوزبكستان، وأن الهواشم في هذه البلاد يطلق عليهم لقب السيد أو خان توره، ثم ذكر بيدي قول ابن خلدون إن بني صالح هاجروا من خراسان إلى غانة، ثم لجأ إلى ما ذكره البكري من إضافته أوزبكستان إلى كور خراسان، ثم قال بيدي: ومما لا شك فيه أن بلاد ما وراء النهر سابقا هي جزء من خراسان سابقا والذي نص بن خلدون كما سبق إلى أن بني صالح هاجروا منها إلى غانة والغرض من كل ذلك هو محاولة لوجود خيط يربط مابين خراسان الذي زعم أن بني صالح هاجروا منها إلى غانة وأوزبكستان التي ذكر السامرائي وجودا لبعض الهاشميين بها، ثم استخلص الحسن بيدي من هذا ومما ذكره بعض المؤرخين أن أسرة كان كانت تحكم غانة استخلص أن هذه الأسرة هي أسرة بني صالح التي يرى الحسن بيدي

احتمال أن تكون من ضمن الهواشم الذين كانوا يحملون لقب خان في خراسان، غير أنه لم يوضح لنا ما إن كان أبناء صالح هؤلاء من ضمن الهواشم الذين كان يطلق عليهم لقب خان، ولم يذكر لنا من هم المؤرخون الذين أثبتوا أن كان تحريف لخان، بل إن الحسن بيدي نفسه أربك القارئ وجعله غير قادر على فهم حقيقة هذا اللقب واشتقاقه، فقد قال إن كان تحريف من الزنوج للقب خان الخراساني، ثم ذكر في موضع آخر من كتابه أن هذا اللقب يطلق على الملك، وذكر مرة ثالثة وأثناء عرضه للراجح من سلاسل ملوك غانة أن كان تعني الكناني عندما ذكر أحد رجال هذه السلسلة وهو العائد الكناني وضع أمامه بين قوسين آيل كان وهذا يعني أن آيل كان بمعنى العائد الكناني.

٢- لم يرد ذكر لغانة ولا لملوكها من بني صالح في المصادر التي استنبط منها الحسن بيدي ما نفى به نسب القبائل المنتسبة للإمام أحمد بن إدريس رغم استفاضة أصحاب هذه المصادر في تفاصيل أبناء موسى الجون بن عبد الله الكامل وذكرهم لعدة أفراد من نسله كل منهم يحمل اسم صالح ، إذا ما استثنينا ابن حزم الذي لم يذكر ممن اسمه صالح من أبناء موسى الجون إلا شخصا واحدا هو : صالح بن يوسف بن محمد بن يوسف من أهل اليمامة، وأما الثلاثة الآخرون فقد ذكر كل واحد منهم عددا من الأشخاص الذين يحملون هذا الاسم.

فالفخر الرازي قد ذكر صالح بن عبد الله بن موسى الجون، وصالح الأعور بن موسى الثاني، وصالح بن محمد بن يحيى السويقي، وصالح بن إبراهيم بن يحيى السويقي، وصالح بن عبد الله أبو الفاتك.

أما ابن عنبة فقد قال: وقد كان صالح بن يوسف أعقب وانتشر عقبه لكنه انقرض، مع أنه لم يذكر صالحا هذا في أبناء يوسف لأنه قال قبل هذا: وأعقب يوسف من ثلاثة رجال: أبو عبد الله محمد، وأبو محمد الحسن، وأبو إبراهيم

إسماعيل، ثم ذكر صالح بن إسماعيل أمير اليمامة، وصالح بن رحمة بن إبراهيم، وصالح بن عبد الله الشيخ الصالح، وصالح بن عبد الله بن موسى الجون، وصالح بن أحمد المسور، وصالح بن أبي الفاتك، وصالح بن وهاش بن أبي الطيب، وصالح بن موسى الثاني، وصالح بن محمد بن الحسن بن موسى الثاني.

أما ضامن بن شدقم فقد ذكر هو الآخر: صالح بن إبراهيم بن يوسف بن أبي عبد الله محمد بن يوسف، وصالح بن أبي عبد الله الرضى بن موسى الجون، وصالح بن أبي الفواتك عبد الله، وصالح بن حسين بن سليمان، وصالح بن أحمد المسور، وصالح بن محمد بن الحسن بن أبي الحسن موسى الأبرش، وصالح بن معمر بن صالح، وصالح بن إسماعيل بن محمد بن علي بن أحمد.

ورغم تأخر هؤلاء الثلاثة عن تاريخ قيام دولة بني صالح في غانة المزعومة، فالرازي عاش في الشطر الأخير من القرن السادس هجري، وابن عنبة ولد في منتصف القرن الثامن هجري، وضامن بن شدقم كان حيا إلى العقد الأخير من القرن الحادي عشر هجري ومع كل ذلك لم يذكر أي واحد منهم هذه الدولة ولو بإشارة بسيطة.

٣- أن كل ما ورد من ذكر لبني صالح ملوك غانة في مصادر أخرى إنما ورد بصيغ التمريض: فيما يوصف، فيما يدعي، فيما يذكر لأن مصدر خبر دولة بني صالح في غانة هو ما ذكره الإدريسي، فكل المؤرخين الذين ذكروا هذه الدولة إنما نقلوا خبرها عن الإدريسي أو عمن نقل عنه كابن خلدون وابن فضل الله العمري، فبعضهم صرح بذلك والبعض اكتفى بذكر الخبر دون عزوه، وتتضح الصورة أكثر عندما نرجع إلى نص كلام كل واحد من هؤلاء المؤرخين .

فالإدريسي قال في نزهة المشتاق وهو المصدر الذي يشير إليه بعض المؤرخين بكتاب الجغرافيا وبعضهم يسميه كتاب رجار وهو حاكم صقلية الذي ألف له هذا

الكتاب، يقول الإدريسي في هذا الكتاب ج ١ / ٢٣ : وغانة مدينتان على ضفتي النهر الحلو وهي أكبر بلاد السودان قطرا ، وأكثرها خلقا ، وأوسعها متجرا ، وإليها يقصد التجار المياسير من جميع البلاد المحيطة بها ومن سائر بلاد المغرب الأقصى وأهلها مسلمون، وملكها فيما يوصف من ذرية صالح بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو يخطب لنفسه لكنه تحت طاعة أمير المؤمنين العباسي وله قصر على ضفة النيل....وكان بنيان هذا القصر عام عشرة وخمسمائة من سني الهجرة، ولباس هذا الملك إزار من الحرير .

أما ابن خلدون فقد قال: وكان بمدينة غانة من بلاد السودان بالمغرب مما يلي البحر المحيط ملك بني صالح ذكرهم صاحب كتاب رجار في الجغرافيا يعني الإدريسي .

أما ابن فضل الله العمري فنص كلامه في كتابه مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ج ١ / ٤٢٩: وبلاد غانة ومن مدنها مدينة غانة وهي كبيرة مقصودة ولما صنف الشريف كتابه آجار ذكر أن ملكها من ذرية صالح بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإسلامهم قديم ، ويعني بالشريف الإدريسي .

وقال العمري أيضا في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف ص ٤٥ : وملك التكرور هذا يدعي النسب إلى عبد الله بن صالح بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

أما أبو العباس أحمد القلقشندي فقد نقل في كتابه صبح الأعشى ج ٥ / ٢٩٨ قول ابن فضل الله العمري في التعريف بالمصطلح الشريف: وصاحب التكرور هذا يدعي نسبا إلى عبد الله بن صالح بن الحسن بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ثم قال القلقشندي قلت : هو صالح بن عبد الله بن موسى بن عبد الله أبي الكرام بن موسى الجون ، وقد ذكر في تقويم البلدان – يعني الأيوبي – أن سلطان غانة يدعي النسب إلى الحسن بن علي عليهما السلام، فيحتمل أنه أراد

صاحب هذه المملكة لأن من جملة من هو في طاعته غانة أو من كان بها في الزمن القديم قبل استيلاء أهل الكفر عليها .

وفي كتابه نهاية الأرب أورد روايتين مختلفتين عن بني صالح ذكر في الأولى أنهم حسينيون وفي الثانية أنهم حسنيون ، فقد قال في ص : ١٢٨ الحسينيون بطن من العلويين من بني هاشم من العدنانيين، وهم بنو الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ... قال ابن حزم وليس للحسين عقب إلا من ابنه زين العابدين، ومن عقبه العبيديون خلفاء مصر قبل الدولة الأيوبية ، والجعافرة المنتسبون إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر ، وبنو مسلم الذين منهم أمراء المدينة الآن ، وبنو الأخضر القائمون باليمامة، وبنو صالح ملوك غانة من بلاد السودان ، وبنو القاسم الرسي أئمة الزيدية باليمن القائمون إلى الآن ...... ، وقال في ص: ٣١١ من نفس الكتاب: بنو صالح بطن من بني الحسن السبط من العلويين من بني هاشم من العدنانيين، وهم بنو صالح بن عبد الله بن موسى أبي الكرام بن موسى الجون كان لهم دولة ببلاد غانة من بلاد السودان من جهة البحر المحيط الغربي ذكرهم صاحب رجار في كتابه الجغرافيا.

وهكذا الحال بالنسبة لباقي المؤرخين الذين نقل الحسن بيدي كلامهم، كالمقريزي ، والأيوبي، والسويدي والحميري، لم يجزم أي واحد منهم بثبوت نسب ملوك غانة، بل ذكروا الخبر كما نقل إليهم وبالصيغة ذاتها: ويدعي، ذكرهم بعضهم، بل إن الحسن بيدي لم ينتبه إلى ما تحمله عبارة أحمد شلبي في كلامه الذي نقله عنه من التشكيك في هذا النسب وهي قوله :

ولم يكتف ملوك غانة المسلمون بإسلامهم بل راحوا يوثقون صلاتهم بالخلافة العباسية ببغداد وراح بعضهم يدعي أنه من نسل الحسن بن علي عليه السلام .

ويتضح مما سبق أن دعوى الحسن بيدي أن الإدريسي وابن خلدون وابن حامد وغيرهم من المؤرخين أثبتوا نسبت ملوك غانة إلى صالح الحسني تقول وافتراء على هؤلاء، وعدم أمانة في نقل الأخبار، فالإدريسي قال فيما يوصف ولم يجزم بذلك، وابن خلدون نص كلامه: وقال بعض المؤرخين إنه صالح بن عبد الله .....وأنه خرج أيام المأمون بخراسان وحمل إليه وابنه محمد من بعده ولحق بنوه بالمغرب فكان لهم ملك في بلد غانة، والذي يفهم من كلام ابن خلدون أنه يشك فيما نقله عن بعض المؤرخين ويرجح غيره، هذا إضافة إلى أن ابن خلدون الذي نقل كلام هؤلاء المؤرخين الذين نسبوا ملوك غانة إلى صالح بن عبد الله بن موسى بن عبد الله أبي الكرام ذكر هو نفسه ما يناقض ذلك في معرض ذكره لعقب موسى الجون حيث كتب تحت عنوان: الخبر عن بني قتادة أمراء مكة بعد الهواشم قال: كان من ولد موسى الجون الذي مر ذكره في بني حسن عبد الله أبي الكرام وكان له من الولد على ما نقله نسابتهم ثلاثة من الولد: سليمان، وزيد ، وأحمد، والملاحظ أنه لم يذكر موسى ضمن أبناء عبد الله أبي الكرام، وإن كان ذكره غيره.

وابن حامد إنما عزى خبرا للإدريسي والبكري وعقب بقوله إن صح ذلك ولم يثبت نسبا لهذه الأسرة كما زعم الحسن بيدي، بل إن ابن فضل الله العمري صرح بنفي نسب ملك التكرور الذي يدعي النسب إلى عبد الله بن صالح بن الحسن بن علي بن أبي طالب ضمنيا، بعد أن ذكر دعواه لهذا النسب، فقال في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف ص: ٤٥ ورسم المكاتبة إليه: أدام الله تعالى نصر المقر العالي السلطان الجليل الكبير ....، وسرد جملة من الأوصاف والألقاب ثم قال : ولا يعرض له ولا يقر بشيء من الألقاب الدالة على النسب العلوي، هذا إضافة إلى أنه لم يتطرق لدولة بني صالح عندما ذكر الدول الحسنية والحسينية في بداية الجزء ٢٤ من كتابه مسالك الأبصار، رغم ذكره لدول لأمراء من بني موسى الجون، وبالرجوع إلى ما يكتبه الحسن بيدي نلاحظ أنه ينقل جزء من كلام المؤرخين ويتجاهل جزء

آخر ويستنتج من ذلك ما يتصور أنه يدعم حجته دون أن ينتبه إلى أن ذلك أوقعه في هذا التناقض الفاضح.

٤- زعْمُ الحسن بيدي أن أمراء بني العباس نفوا صالحا إلى خراسان يشكل مع ما عرف عن أمراء بني العباس من محاولاتهم استرجاع من فر من العلويين إلى البلاد الأخرى وبذلهم لكل غال ونفيس وإغرائهم لأمراء وملوك تلك البلاد لاسترجاع هؤلاء الفارين وقصة يحيى بن عبد الله الكامل صاحب الديلم مشهورة، فكيف يعقل أن يبعدوا شخصا من العلويين بمنزلة صالح بن عبد الله يمكن أن يتمكن في منفاه من التشويش عليهم إن لم يكن في إبعاده خطرا عليهم.

٥- ذكر الإدريسي في خبر غانة الذي مر بنا قبل قليل أن ملك غانة هذا يخضع لسلطان أمير المؤمنين العباسي، والسؤال الذي يطرح نفسه هل كان الأمراء العباسيون وكتابهم يجهلون اسم هذا الملك ونسبه وهو الذي يشترك معهم في النسب ويخضع لطاعتهم، ولماذا لم يحفظ لنا التاريخ ذكرا له ولا لأخباره في دواوين بني العباس وهو الموسوي الحسني العلوي الهاشمي، كما يزعم الحسن بيدي، وقد حفظ التاريخ ذكر من هو دونه حسبا ونسبا.

٦- ذكر بعض المؤرخين سفر أفراد من ملوك غانة إلى الحج مرورا بمصر واستضافة أمراء مصر لهؤلاء الملوك، ورغم استفاضة المؤرخين في وصف أحوال هؤلاء الملوك وذكر هيآتهم ولباسهم وأوقات أكلهم وعلاقة أتباعهم بهم وما أفاضوه من الإحسان على أهل كل المدن التي مروا بها، رغم كل ذلك لم يذكروا نسب هؤلاء ولا أنهم ينتمون لآل بيت رسول الله ﷺ رغم أهمية ذكر ذلك وعدم إهماله.

٧- زعم الحسن بيدي في كتابه تاريخ بني صالح أن أول قادم من بني صالح على غانة هو عبد الله خان (كان) استنادا إلى رواية الأسر الزنجية التي تدعي الانتساب إلى صالح بن عبد الله، لكنه رجع عن ذلك فيما كتبه بعد ذلك في بعض

المواقع المتخصصة في علم النسب، وفي كشفه الجديد الذي اعتمد فيه على ما كتبه الفتوني كما ذكر، فزعم أن بني صالح ملوك غانة هم أبناء صالح بن مهيوب، وقال إنه ترجح لديه أن صالحا من ولد عبد الله أبي الضحاك بن الحسن، وقال في موضع آخر إنهم أبناء صالح بن موسى بن مهيوب بن علوي بن مسلم بن هدلم بن الحسن بن محمد بن زيد بن عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن صالح بن عبد الله أبي الكرام بن موسى الجون، ويشوش على هذا الرأي أمور منها:

أولا: أن الفخر الرازي ذكر أن عقب عبد الله أبي الضحاك قليل وهم بمكة، والحسن بيدي أورد في كتابه كلام المؤرخين الذين ذكروا أن عقب محمد بن صالح في الجزيرة، وأصر هو على وجود أخ لمحمد بن صالح سماه عبد الله خان وزعم أنه هو والد ملوك غانة وأنه هاجر من خراسان مرورا بالشام إلى أن وصل إلى غانة.

ثانيا : أن الحسن بيدي لم يكن على يقين بما ذهب إليه في كتابه عن نسب ملوك غانة ودليل ذلك أنه رجع عنه في كشفه الأخير فقد كان يرى أنهم أبناء عبد الله خان الخراساني بن صالح والآن تأكد من أنهم أبناء محمد بن صالح، وربما يكتشف شيئا آخر غدا أو بعد غد فيتبناه.

ثالثا: أننا إذا ما سلمنا للحسن بيدي كشفه الجديد وقبلنا رجوعه عن كون ملوك غانة أبناء عبد الله خان القادم من خراسان، فإن ذلك يستدعي منا طلب توضيح من الحسن بيدي عن سبب هذا اللقب (كان)، فقد كان سببه عند الحسن بيدي أنه تحريف من السودان لخان والآن لم يعد ذلك واردا بعد هذا الكشف الجديد. كما أن هذا الكشف يثير تساءلا عن سبب تعلق الحسن بيدي بالمراجع الشيعية وبقائه في دائرة الشرق وعزوفه عن الأخذ من المراجع المغربية التي اعترف أن أصحابها أعلم بمن كان من بني صالح في المغرب، فهل ذلك عائد إلى خوف

الحسن بيدي مما قد يواجهه من حقائق صادمة عن تاريخ غانة أو ما قد يلاحظه من تجاهل لتاريخ ملوكها من بني صالح.

٨- كيف يعقل أن يكون ملك من آل بيت رسول الله ﷺ وهو يجهل ما علم من الدين ضرورة كحرمة الزنى ولبس الحرير بالنسبة للرجال واقتناء الذهب للزينة والترف، وعدم دفن الأموات ورميهم في الفلاة، وكلها أمور عرف بها ملوك غانة من عهد الإدريسي فما بعده، فقد ذكر الإدريسي في خبر غانة أن ملكها الذي يدعي أنه من ذرية صالح بن عبد الله له لبنة من ذهب في قصره تزن ثلاثين رطلا، وقد اتخذها مربطا لفرسه وهو يفخر بها على سائر ملوك السودان، وقال أيضا إن لباس هذا الملك إزار من الحرير، وقد ذكر ابن فضل الله العمري في كتابه مسالك الأبصار ج ٤ / ٤٩ وما بعدها أن ملك غانة المسمى موسى منسى مر بمصر في طريقه إلى الحج، وكان والي مصر في هذه الفترة أبو الحسن علي بن أمير حاجب، فذكر أنه كان كثير الاجتماع بملك غانة هذا، يتحدث معه ويسأله عن أحوال مملكته، ومن جملة ما أخبر به الوالي ابن أمير حاجب عن هذا الملك أن أهل مملكته كانت إذا نشأت لأحدهم بنت حسناء قدمها للملك أمة موطوءة فيملكها بدون تزويج مثل ملك اليمين مع ظهور الإسلام بينهم وتمذهبهم بمذهب مالك، قال ابن أمير حاجب فقلت له إن ذلك لا يجوز ولا يحل لمسلم شرعا ولا عقلا، فقال هذا الملك ولا للملوك فقال له ولا للملوك واسأل العلماء، فكان رد هذا الملك أنه كان يجهل ذلك، وأضاف ابن فضل الله العمري قائلا إن من عادة أهل غانة أن لا يدفن عندهم ميت إلا إذا كان ذا قدر وحشمة وإلا فكل من مات من سوى هؤلاء من الفقراء والغرباء فإنه يرمى رميا في الفلاة مثل ما ترمى باقي الميتات، وشيوع هذه الأمور المخالفة للشرع وجهل هذا الملك بكونها مخالفات يضع علامة استفهام حول ما يدعيه أو يدعى له من الانتساب لآل بيت رسول الله ﷺ.

ثانيا: فيما يتعلق بالزمان

١- نقل الحسن بيدي كلام الدكتور حسن أحمد محمود في كتابه الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا الذي أشار فيه إلى أن كلا من الباحثين: بارت، ودي لا فوس يريان أن قيام دولة غانة كان سنة ٣٠٠ هـ، وأن تأسيس هذه الدولة في رأي هذين الباحثين لا يرد إلى جهود الماندي وإنما ينسب إلى تأثيرات وفدت عليهم من الخارج أو على الأقل إلى طبقة حاكمة وافدة احتكرت الزعامة وأصهرت إلى المواطنين وكان أول ملوكهم يدعى كان، واتخذ مدينة آوكار قرب تنبكتو الحالية عاصمة له، وذكر الحسن بيدي لهذا الكلام وسكوته عليه يدل على أنه يتبنى هذا الرأي المناقض لما ذهب إليه الحسن بيدي في كتابه تاريخ بني صالح من أن بداية ملك بني صالح لغانة كان في عجز القرن ٥ هـ

والطامة الكبرى أنه نقل كلام محمود شاكر في كتابه التاريخ الإسلامي كالمتبني له، الذي قال فيه أن وصول صالح إلى غانة كان متزامنا مع وصول إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل إلى المغرب ومن المعلوم أن وصول إدريس إلى المغرب كان سنة ١٧٢ هـ ولا أعرف كيف وقع الحسن بيدي في هذا التناقض دون أن ينتبه لذلك، اللهم إلا إذا كان هدفه هو البحث في المراجع التاريخية عن أي ذكر لبني صالح أو أي إشارة يمكن أن يؤدي تأويلها إلى وجود علاقة بين بني صالح وغانة، بغض النظر عن الزمان والمكان، ومن الخطإ الجسيم والتلاعب المكشوف بالتاريخ محاولة ربط قيام دولة غانة بملوك بني صالح، فمملكة غانة ذكرها أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر المعروف بابن واضح الأخباري المتوفى بعد ٢٩٢ هـ، في كتابه تاريخ اليعقوبي ج ١ / ١٦٨ ، الذي يعد أقدم كتاب عربي يتضمن التاريخ على العموم .

٢ – لقد ذكر بيدي أن بني صالح ملكوا غانة ابتداء من عجز القرن الخامس هجري إلى غاية أوائل القرن السابع هجري كما سبق، لكننا نجد أن بعض المؤرخين ذكر وصول بعض هؤلاء الملوك إلى مصر ومنها إلى الحجاز في رحلة للحج في القرن الثامن هـ، وهو الأمر الذي يراه الحسن بيدي حيث ذهب إلى أن كل الملوك الذين حكموا غانة بعد هذا التاريخ هم من بني صالح مثل كان موسى الذي سافر إلى الحج ومر بالقاهرة سنة ٧٢٤ هـ ، فكيف يمكننا أن نوفق ما بين الرأيين .

ثالثا: فيما يتعلق بالمكان

حاول الحسن بيدي جاهدا أن يجد علاقة ما بين مدينة كومبي صالح الأثرية ومملكة غانة وذلك بمحاولته إقناع القارئ أن ملوك غانة من بني صالح هم من بنوا مدينة كومبي صالح وسموها باسم أبيهم صالح متجاهلا كعادته ما ورد في المصادر التاريخية من خلاف واضطراب حول موقع عاصمة دولة غانة واسمها، فقد سمها بعض المؤرخين غانة وذكر أنها إلى جهة البحر المحيط الغربي، بينما يرى فريق آخر من المؤرخين أن اسمها آوكار وأنها تقع إلى جهة تينبكتو، في حين يسميها فريق ثالث مملكة مالي ويذكر أن قاعدة الملك بها هي مدينة يتيي أو بيتي، ويذهب رأي رابع إلى أن غانة سمة لملوك السودان وأن مقر الملك هو مدينة أوداغست ، وإليك أيها القارئ أمثلة من هذه الأخبار :

فقد قال ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار ج ٤ / ٤٩ ، عن مملكة مالي وما معها : أعلم أن هذه المملكة في جنوب نهاية الغرب متصلة بالبحر المحيط قاعدة الملك بها مدينة (بيتي) .... ملكها الآن اسمه سليمان أخو السلطان موسى – منسي بيده ما قد كان جمعه أخوه مما فتحه من بلاد السودان وأضافه إلى بلاد الاسلام، وصاحب هذه المملكة هو المعروف عند أهل مصر بملك التكرور.... الخ، فأنت ترى أيها القارئ الكريم أنه ذكر أن اسم هذا الملك سلميان وأنه أخو موسى

منسي الذي يرى الحسن بيدي أنه من أبناء صالح بن عبد الله، ومع ذلك ذكر أن قاعدة ملكه هي مدينة بيتي وليست غانة ولا كمبي صالح.

وقال ابن فضل الله العمري أيضا في التعريف بالمصطلح الشريف ص: ٤٤، ملك التكرور وهو صاحب مالي ومالي عبارة عن اسم إقليم والتكرور مدينة من مدنها، ...وأما غانة فإنه لا يملكها وكأنه يملكها يتركها عن قدرة عليها لأن بها وبما وراءها منابت الذهب، وقد جرب أن بلاد منابت الذهب متى أخذت وفشا فيها الإسلام والأذان عدم الذهب بها، وصاحب مالي يتركها لذلك لأنه مسلم وله عليها إتاوة كبيرة... وملك التكرور هذا يدعي النسب إلى عبد الله بن صالح بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والذي يهمنا من هذا النص هو وصفه لهذا الملك بملك التكرور وقوله إنه مسلم وأنه يترك غانة عن قدرة عليها وأنه هو الذي يدعي النسب إلى عبد الله بن صالح، وحسب ما هو واضح من النص فإن صاحب غانة في هذه الفترة التي ذكر فيها العمري هذا الخبر وهي القرن الثامن الهجري غير مسلم لكون ملك التكرور المسلم لا يرغب في فشو الإسلام فيها.

أما ابن خلدون فقد قال: وكان بمدينة غانة من بلاد السودان بالمغرب مما يلي البحر المحيط ملك بني صالح ذكرهم صاحب كتاب رجار.

وقال أبو عبيد البكري في المسالك والممالك ج ٢ / ٨٥٩ في معرض تعريفه بموطن عبد الله بن ياسين الأصلي قال: وأصله من قرية تسمى تمامناوت في طرف صحراء مدينة غانة، وهذا يعني أن مدينة غانة إلى جهة الشمال حسب هذا الرأي وقال في ص ٨٦٢ من نفس الجزء : وفي سنة ست وأربعين غزا عبد الله بن ياسين أوداغست وهو بلد قائم العمارة مدينة كبيرة في أسواق ....وهي كانت منزل ملك السودان المسمى غانة .

وقال في موضع آخر وغانة سمة لملوكهم واسم البلد آوكار .

وذكر غير البكري أن آوكار تقع بالقرب من مدينة تينبكتو ، ومما لا شك فيه أن مدينة كومبي صالح بعيدة اليوم عن تيمبكتو على المسافر في السيارات فما بالك بها يوم وصلها من كانت رحلته على ظهور الجمال في أحسن الأحوال، وأبعد من ذلك إذا غربت جهة البحر المحيط.

ومن خلال هذه النصوص جميعا يتبن لنا حجم الاضطراب الواقع في الأخبار المتعلقة بمملكة غانة سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الزمان أو المكان، وهو الأمر الذي يستدعي عدم الجزم بما ورد من هذه الأخبار المتعلقة بدولة غانة.

ملاحظات عامة على مجمل ما ورد في كتاب تاريخ بني صالح

ورد في كتاب الحسن بيدي (تاريخ بني صالح) كثير من المغالطات والتزوير والقلب للحقائق وأثار هو وزميله المقرظ لهذا الكتاب محمد غالي بن أكريبيز أثارا كثيرا من الشبهات التي اعتبراها مطاعن في أنساب القبائل التي تنتسب لآل البيت في هذه البلاد، وسنورد بعضها على شكل ملاحظات سريعة مع بيان ما اعتراها من التجاوز والتعميم الظالم وهذا بيانها:

١- زعم الحسن بيدي وزميله أن من أسباب ادعاء النسب في هذه البلاد هو اعتناق أهلها للتصوف، فكل رأس من الصوفية كما قالا لابد أن يدعي أو يدعى له أنه من آل البيت، ولابد أن يكون ذلك عن طريق السبطين رضي الله عنهما، ورغم تحفظنا على كثير مما عند غلاة المتصوفة ومريديهم إلا أن ذلك لا يجيز لنا ظلمهم ولا الكذب عليهم، ولا أن نرضى بظلمهم، فهذا التعميم الذي أطلقه الحسن بيدي وزميله ظلم لهؤلاء وكذب بين يشهد الواقع ببطلانه، فالشيخ سيد المختار الكنتي رأس من هؤلاء ولم يدعي أو يدعى له أنه من آل البيت، وكذلك الحال بالنسبة للشيخ سيد المختار بن عبد الجليل والشيخ أحمد أبو المعالي والشيخ محمد عبد الله بن آده الآبي البصادي وغيرهم كثير.

٢ – من جملة ما ذكرا أن النسب في موريتانيا دليله الخرافة وعموده الادعاء، وهذا تعميم ظالم، ومبالغة في الكذب، وسوء ظن بالمسلمين، وهي أمور في الغالب تكون نابعة من الحقد وسوء الطوية والحسد، نسأل السلامة والعافية.

٣- ذكر المقرظ محمد غالي بن أكريبيز أنه تحصل لديه من خلال البحث أن الشعب الموريتاني يتكون من ثلاثة عناصر لا رابع لها وهي:

العنصر الأول: صنهاجة وفروعها ....

العنصر الثاني: العرب وهم بنو حسان ...

العنصر الثالث: الزنوج الذين هم السكان الأصليين للبلاد

والملاحظة أنه لم يذكر لنا إلى أي هذه العناصر الثلاثة ينتمي ملوك غانة، فهم قطعا ليسوا من صنهاجة كما يزعمون ولا هم من بني حسان، فلم يبقى إلى العنصر الثالث أو إضافة عنصر رابع قد يدخل فيه معهم غيرهم.

٤- ثم زعم أن المجتمع الموريتاني قائم على ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى: التصوف الإنحرافي الباطني مستندا إلى فقهاء لا يعلمون من الفقه إلا آراء الرجال.

الركيزة الثانية: حب الظهور والتعالي على عباد الله وحب المال واللهث وراءه.

الركيزة الثالثة: ادعاء النسب وتعلم الشعوذة والسحر واعتبار ذلك دليلا على كبر خيمة الأب، وظنهم أن ذلك هو علامة الصلاح.

وهذا كله كذب واضح متعمد مع سبق الإصرار والترصد، وجهل فاضح بتاريخ وطبيعة مكونات المجتمع الموريتاني، فمن المعلوم لدى القاصي والداني أن هناك قبائل من هذا المجتمع ظلت بعيدة كل البعد عن التصوف وأهله إلى وقت

قريب، وحتى بعد اعتناق أفراد منها لهذا المنهج ظلوا في شبه عزلة عن مجتمعهم، وأكثر من أخذ عنهم هم من غير قبيلتهم.

أما ما نسبه لهذا المجتمع من حب الظهور والتعالي على عباد الله وحب المال فهو كذلك ظلم للكثير من مكونات هذا المجتمع المعروف عنه الخمول والتواضع، حتى أننا نعرف بعضا من العلماء الأفذاذ والحفاظ يجهل تاريخهم كثير من الناس ولعل صاحبنا منهم لخمولهم ورفضهم للتأليف والتدوين خوفا من الشهرة، أما حب المال فرغم حاجتهم إليه إلا أن ذلك لم يدفعهم إلى مغازلة الشرق أو الغرب من أجل كسب فتات كما هو حال كثير من الكتاب والمؤلفين اليوم.

وأما زعمه عن ادعاء النسب والشعوذة والسحر فلا يقل جرما عن سابقيه، فالمجتمع الموريتاني فيه العلماء العدول والمؤرخون الأثبات وهم أعلم وأرع وأثبت من فريق التمثيل في مسرحية تاريخ بني صالح، ويعرفون شروط ثبوت النسب شرعا، أما الشعوذة والسحر فلا أنكر أن أفرادا من هذا المجتمع -وأعني الشرائح المستهدفة من قبل هذا الفريق- كانوا يمارسون شيئا من ذلك جهلا منهم بطبيعته، لكن الذي نسيه الكاتب وزميله هو أن مصدر الشعوذة والسحر في هذه البلاد هو أهل غانة، وهذا ليس استنتاجا مني ولا تخرصا بل إنما هو كلام المؤرخين القدماء، فقد ذكر البكري في المسالك والممالك فيما أورده من خبر غانة في كلام طويل قال: وحول مدينة الملك قباب وغابات وشعراء يسكن فيها سحرتهم وهم الذين يقيمون دينهم...، وقال ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار نقلا عن الشيخ سعيد الدكالي وهو ممن كان يسكن هذه البلاد قال: والسحر بهذه البلاد كلها كثير إلى غاية وخصوصا بلاد غانة، وقال في نفس الإطار: وأهل هذه المملكة كثير فيهم السحر والسم ولهم عناية بهما وتدقيق فيهما.

٥- ذكر الحسن بيدي أن من أسباب ادعاء النسب طلب الملك، وهذا غير وارد قطعا في أجداد تنواجيو لأنهم فروا من موطنهم الأصلي وفارقوا قومهم خوفا من هذا الملك، وبعد وصولهم إلى هذه البلاد لم يسعوا في ذلك رغم إقبال الناس عليهم، أما غيرهم ممن قد تكون هذه التهمة واردة في حقهم كملوك غانة الذين ملكوا وادعوا نسبا، فيبدوا أن الحسن بيدي في مناورة منه لصرف الأنظار عنهم حاول إلصاق هذه التهمة بغيرهم.

٦- لو سلمنا جدلا بنسب ملوك غانة وأنهم حسنيون فمن أين لنا أن نعرف أن الحسن بيدي ينتمي لهذا النسب، فلم يدل لنا بما يثبت ذلك من مصادر موثوقة لا متقدمة ولا متأخرة، وإنما الذي أدلى به هو سلسلة من الأسماء الزنجية حاول تعريب بعضها وادعى التحريف في البعض الآخر ولا ندري من أين أتى بها، وإذا كانت محاولة تعريب الأسماء وحدها كافية لإثبات نسب ما فإن كثيرا من الأفارقة والأوربيين والآسيويين سيصبحون عربا يحق لهم بهذا الاعتبار الانتماء لآل البيت.

٧- زعم الحسن بيدي أن أسرتي كان وكيتا أبناء عمومة وأنهما شرفاء من ذرية موسى الجون بن عبد الله الكامل، والواقع والحال ينفيان ذلك، فكل من الأسرتين تنتمي لعنصر غير العنصر الذي تنتمي له الأخرى، كما أن الإخوة الزنوج يقولون إن لقبي كان بالنون وكاه بالهاء هما فرعان لأسرة جالو، أما لقب كيتا فما يوجد منه في عنصر التكارير يعتبر من الغرباء عكس كان وكاه، ثم إنه من المعروف عند الإخوة الزنوج أنهم يطلقون لقب السيد على مواليه فتجد مثلا جالو سيد وجالو مولى وكذلك الحال في باقي الألقاب، وليس بمقدورنا أن نميز ما بين السيد والمولى إلا إذا وجدنا بيانا لذلك ممن يوثق بعلمه وأمانته ويعتد بقوله من الإخوة الزنوج أنفسهم، حتى نعلم ما إن كانت هذه الأسماء التي أدلا بها الحسن بيدي أسماء لنبلاء أم لموالي.

٨- سكوت الحسن بيدي هو وآباءه كل هذه المدة الطويلة عن نسبهم ما هو سببه؟، هل كانوا يجهلونه وثبت عندهم الآن، أم كانوا يعلمونه ولا يريدون إظهاره، وهذا الأخير بلا شك أمر مستبعد لأن الإخوة الزنوج معروف عندهم أن الواحد منهم إذا حفظ القرآن أو تعلم العلم أو تكلم العربية يحظى بمنزلة توجب له التميز عنهم فما بالك بمن حاز مع ذلك الانتماء لآل بيت رسول الله ﷺ، سؤال يحتاج لجواب من النسابة الحسن بيدي.

الخاتمة

وختاما أقول إن كل ما ورد في كتاب تاريخ بني صالح لا يعدو كونه عبارة عن ردة فعل غير منضبطة، وثورة نرجسية غير مدروسة على ما يعتبره الحسن بيدي وكثير من أمثاله ظلم لبعض الشرائح التي كان المجتمع ينظر إليها نظرة دونية، ويعتبرها في درك السلم الطبقي، وقد يكون من بين هذه الشرائح المستضعفة من يفضل نسبه نسب من كان يمتهنه، وهذا أمر له جانب من المصداقية ولا ننفي وقوع حالات منه، إلا أن المدخل لتصحيح هذا الخطأ لا يكون بردة الفعل العمياء ولا محاولة النيل من الآخرين، فالأولى للحسن بيدي وغيره ممن يرون أنهم ظلموا في مرحلة ما من تاريخ هذه البلاد أن يحددوا أولا من المسؤول عن ظلمهم ويثبتوا مسؤوليته عن ذلك بالدليل والبرهان، ولا يكتفوا بإلقاء اللوم على الزوايا بصفة عامة، فالزوايا مصطلح فضفاض يدخل فيه من تعرض للظلم هو الآخر وما زال إلى حد الآن يعيش تحت تأثير ذلك الظلم.

ثم عليهم ثانيا أن يبحثوا عما يثبت نسبهم دون التعرض للنسب الآخرين، فلا ترابط بين إثبات نسبهم ونفي نسب آخر، وليكن في علم الحسن بيدي أن الطعن في الأنساب رغم فداحة جرمه أمر سهل لن يعدم صاحبه شبهة يثيرها أو قولا يحتج به، لكن يبقى السؤال عن ما مدى وجاهة هذا القول وإلى أي حد يمكن أن تؤثر هذه الشبهة، وهل يقبل العقلاء أن يأتي شخص مجهول عينا وحالا ويقوم بنفي نسب كل القبائل التي تعارف الناس على نسبها واعترف من يعتد باعترافه بانتمائها لآل البيت النبوي، ويحاول مقابل ذلك إثبات نسب قوم لم يشتهر عنهم ادعاءهم لهذا النسب، بل إن معظمهم مجهولون لدى عامة الناس، فهذا حقيقة أقرب إلى العبث منه إلى الجد، وأبعد ما يكون من المصداقية، ثم أقول للحسن بيدي ولغيره

من هفوات الطعن في الأنساب أنه ليس من الحكمة أن يرمي شخص غيره بالحجارة إذا كان بيته من زجاج .

تم الانتهاء منه يوم السبت ١٥ ذو الحجة ١٤٣٩ هـ /

الموافق ٢٨ يوليو ٢٠١٨ م في انواكشوط

قائمة المراجع

- القرآن الكريم
- صحيح مسلم
- نيل الأوطار / الشوكاني
- الذخيرة / القرافي
- تاريخ اليعقوبي / ابن واضح الأخبار
- نزهة المشتاق / الشريف الإدريسي
- المسالك والممالك / ابن حوقل
- جمهرة أنساب العرب / ابن حزم
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار / ابن فضل الله العمري
- التعريف بالمصطلح الشريف / ابن فضل الله العمري
- المسالك والممالك / البكري
- نهاية الأرب / القلقشندي
- صبح الأعشى / القلقشندي
- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام / الوزير لسان الدين ابن الخطيب
- الأنيس المطرب / ابن أبي زرع
- العبر وديوان المبتدأ والخبر / عبد الرحمن بن خلدون
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس / أحمد بن القاضي المكناسي

- المجدي في أنساب الطالبيين / علي بن أبي الغنائم

- الشجرة المباركة في أنساب الطالبية / الفخر الرازي

- عمدة الطالب الصغرى / ابن عنبة

- تحفة الأزهار وزلال الأنهار / ضامن بن شدقم

- الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية / محمد بن علي السنوسي

- سلسة الأصول في شجرة أبناء الرسول / سيدي عبد الله بن محمد بن الشارف

- مصابيح البشرية في أبناء خير البرية / أحمد الشباني الإدريسي

- الدرر البهية والجواهر النبوية / مولاي إدريس الفضيلي

- المعسول / محمد المختار السوسي

- الفهرس في عمود نسب الأدارسة / المريني العياشي

- حياة موريتانيا (الجغرافيا) / المختار بن حامد

فهرس المحتويات

إقامة الحد على من نفى نسب
تنواجيو الشرفاء أبناء الإمام أحمد

كما ثبت شرفُ الحسنيين عند نقابة الأشراف بمصر،... وهذا التوثيق بحوزة الدكتور -في أصول الفقه الإسلامي- أستاذ القراءات السبع محمد ابن أبي الفاضل الحسني، وقد نسخها له من نقابة الأشراف بمصر شيخه أستاذ القراءات السبع في المدينة المنورة الشيخ محمد بيبه فاليلي التنواجيوي... وهذا نص الوثيقة...: بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فهذه نسبة حسنية وسلسلة مصطفوية... سيدي يحيى -وهو الملقب تنواجيو- بن إدريس بن زكريا بن محمد بن يحيى بن زكريا بن حسن بن منصور بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن العافية بن محمد بن أحمد بن مولاي إدريس الأصغر بن مولاي إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه... وقد كتب هذا النسب السيد عبده هاشم بن السيد عبد القادر الشنقيطي في يوم الجمعة ٩ جمادي الثانية ١٢٦٠هـ وقد نقله من نسخة منقولة بقلم محمد محمود بن الفقيه حامد السواكني القائل شاهدا بصحة النسب المذكور أعلاه بما رأينا من ثقات الأختام وأسمائهم جميعا وقد نقلت النسب الشريف في يوم الجمعة المباركة في التاريخ ١٦ من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٢٩٢ من الهجرة النبوية... وقد نقلته بخط كاتبها وشاهد بصحتها ضياء الدين بن المختار بن بونه الجكني في سنة ١٢٦٠هـ، وباقي الشهداء منقولون تحتهم جميعهم من الشناقطة بخطهم وسنذكر لكم إن شاء الله كما ترونهم: شهد بذلك الشيخ الرباني والقطب الصمداني الشيخ سيدي بن المختار بن الهيب. وشهد بذلك العالم العلامة محنض باب بن أعبيد الديماني وشهد بذلك محمد بن محمود بن حبيب بن القاضي. وختمت هذه الوثيقة بخاتم وتوقيع نقابة الأشراف بمصر.

الدر الثمين في نسب وتاريخ الحسنيين (ص ٢٤)